



# تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)

الربع الأول من عام 2021م

## الملخص

من المتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2021 على أساس سنوي بمقدار 4.2 مليون برميل في اليوم، وأن ينمو في عام 2022 بمعدل 3.5 مليون برميل في اليوم، ليعود بحلول الربع الثالث من عام 2022 إلى مستويات عام 2019. وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي يتوقع نموًا اقتصاديًا في عام 2021 بمعدل 5.4٪، مقارنة بتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بنسبة -4.4٪، إلا أن تقديرات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) تعد أكثر اتساقًا مع توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) "للنمو بنسبة 4.2٪" التي تفترض وصول مستويات الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات عام 2019 بحلول نهاية عام 2021. غير أنّ هذا التوقع للنمو في عام 2021 يعكس افتراض الانتعاش المستمر في النشاط الاقتصادي، وأن مزيجًا من توافر لقاح ومناعة فيروس كورونا المستجد سيسمح باستمرار هذا الانتعاش دون حدوث أي موجات جديدة من هذا الفيروس.

في الواقع، بدأ الطلب على النفط في العديد من الاقتصادات الناشئة في الانتعاش الفعلي في الربعين الثالث والرابع من عام 2020، ومن المتوقع أن تستغرق حالات الانتعاش الاقتصادي للعديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وتلك الدول الموجودة في مناطق الشرق الأوسط وأوراسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقتًا أطول للتعافي مقارنة بدول قارة آسيا، بينما من المتوقع أن تقود قارة آسيا عمليات انتعاش الطلب على النفط في عام 2021. أيضًا من المتوقع أن يبلغ متوسط الطلب الصيني على النفط في عام 2020 حوالي 13.4 مليون برميل في اليوم، مع تسجيل الربع الرابع لعام 2020 مقدار 15 مليون برميل في اليوم بسبب قيام الحكومة بتخفيف القيود المفروضة على حصص الاستيراد بشأن المصافي التجارية والمصافي الصغيرة الحجم المسماة "بأباريق الشاي". كذلك تتوقع عودة الطلب الصيني إلى مستوياته الطبيعية في الربع الأول من عام 2021 عند حوالي 14.4 مليون برميل في اليوم، مع تحويل مليون برميل في اليوم إلى المخزونات. إلا أن هذه العودة ستظل مرهونة بدرجة كبيرة بنجاح تدابير احتواء الفيروس على مستوى العالم بالإضافة إلى استمرار برامج التحفيز الاقتصادي، غير أننا نفترض أن الوباء (بما في ذلك السلالة الجديدة المتحورة من كوفيد-19) ستتم السيطرة الكاملة عليه إلى حد كبير بنهاية شهر أبريل 2021 من دون وقوع المزيد من الموجات أو حالات التحور الأخرى للفيروس. كما أن من المتوقع بالتزامن مع الارتفاع المستمر في حالات الإصابة في فصل الشتاء الحالي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، انخفاض الطلب العالمي في الربع الأول من عام 2021 بمقدار 200 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي، وتراجع بشكل فصلي بمقدار 900 ألف برميل في اليوم. ومع ذلك، فإنّ من المرجح أن يسمح البرنامج العالمي للتطعيم باستمرار انتعاش النشاط الاقتصادي (وبالتالي الطلب على النفط) بعد شهر أبريل من هذا العام.

يعتمد افتراضنا بتراجع الطلب العالمي على النفط الذي يقوده انخفاض الطلب الصيني الربع سنوي، على نتائج نماذجنا التي تشير إلى انتقال الطلب الصيني في الربع الرابع من عام 2020 وارتفاعه من حوالي 15 مليون برميل في اليوم إلى 14.4 مليون برميل في اليوم في الربع الأول من عام 2021. بينما خلص نموذج استهلاكنا للوقود إلى أن الاستهلاك الصيني الفعلي للربع الأول من عام 2021 سيببلغ حوالي 13.3 مليون برميل في اليوم، مما يعني أن أكثر من مليون برميل في اليوم سينتهي بها المطاف إلى التخزين.

على الرغم من أن الطلب على النفط بدأ في الانتعاش في معظم الدول في الربع الأول من عام 2021، إلا أن من المتوقع أن يشهد تراجعًا في هذا الربع في دول أخرى، مثل الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجودة في مناطق الشرق الأوسط وأوروبا. بينما تشير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) في الوقت الحالي، إلى أنه على الرغم من أن من المتوقع انتعاش الطلب في الدول الأوروبية من أعضاء هذه المنظمة خلال الأرباع الثمانية المقبلة، إلا أنّ هذا الانتعاش لن يصل إلى مستوياته عام 2019، وذلك لأن من المحتمل أن يكون الطلب على النفط في دول هذه المنظمة قد بلغ ذروته بالفعل.

## الملخص

كما أن من المتوقع نمو إجمالي المعروض من النفط العالمي في عام 2021 بمقدار 650 ألف برميل في اليوم بالتزامن مع انتعاش أقوى في عام 2022 قدره 3.4 مليون برميل في اليوم. وينبغي على الدول أعضاء أوبك وشركائها أن يتحسبوا لمعظم عمليات انتعاش العرض في عام 2021، إذ من المحتمل ألا تكون المكاسب مدفوعة بالمشاريع الجديدة، وإنما من خلال تكثيف الأصول الموجودة. ومن جانب آخر، وافق اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة خفض الإنتاج (JMMC) الذي عقد في شهر يناير على أن تزيد روسيا وكازاخستان الإنتاج بمقدار 75 ألف برميل في اليوم شهريًا في شهري فبراير ومارس، بينما تطوعت المملكة العربية السعودية بتخفيض مليون برميل إضافي على المدى القصير. ولا يوجد توجيه رسمي بعد هذه الفترة، وسيتم اتخاذ جميع القرارات على أساس شهري بما يعكس أحوال السوق. تهدد إعادة الإنتاج بكامل طاقته بعد شهر أبريل بزعة استقرار الجهود المبذولة في عام 2020 وتراجع الأسعار إلى مستويات شهر مايو عام 2020. ومن ثم فإننا نفترض زيادة تدريجية في الإنتاج بين جميع الدول الأعضاء حتى عام 2022، ونتوقع أن يعتمد المسار الفعلي لاستعادة إنتاج أوبك وشركائها في الفترة ما بين 2021-2022 على مدى سرعة استنزاف المخزونات. لذا نقدر أن العرض في الربع الأول من عام 2021 سيكون 7.3 مليون برميل في اليوم، بمعدل أقل من الربع الأول لعام 2020، على الرغم من تحقيقه لنمو في الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 500 ألف برميل في اليوم.

غير أنّ هذه الخطوة ستضمن تحقيق التوازن في السوق، إذ ستظل الأسعار مستقرة في ظل أحكام الإغلاق الجديدة الحالية في كافة أنحاء العالم، وتعزز بحلول أواخر عام 2022 المستويات السابقة قبل تفشي جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، فإن هنالك احتمال دخول إنتاج إضافي لشبكة الإنتاج. يعتبر النفط الصخري عاملًا مجهولًا عندما يتعلق الأمر بانتعاش محتمل خلال هذه الفترة، كما أنه يضيف قدرًا كبيرًا من عدم اليقين إلى توقعات العرض. من المتوقع استمرار تراجع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بمقدار 600 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي، فيما تعتمد التوقعات لعام 2022 كليًا على استئناف عمليات الحفر لمكافحة التراجع الحالية، ونتوقع نموًا في النفط الصخري في عام 2022 بمقدار 750 ألف برميل يوميًا، مما سيعوّض خسارة الإنتاج المتكبدة في عام 2021.

تشير اتجاهات العرض والطلب هذه إلى أنه سيكون هناك سحب عالمي متوسط من المخزونات العالمية في عام 2021 يبلغ 1.1 مليون برميل في اليوم، وآخر في عام 2022 بمعدل 1.3 مليون برميل في اليوم. ونتوقع أن يتراوح الانخفاض في العرض خلال الأرباع الثمانية القادمة ما بين 0.4 و1.8 مليون برميل في اليوم. غير أننا نلاحظ مرة أخرى أن توقعات التوازن الحالية لعام 2021 تفترض أن أعضاء أوبك وشركائها سيزيدون الإنتاج بمعدل تدريجي، وأن يعيد برامج التطعيم المزيد من الانتعاش الاقتصادي، ويتم التحكم في الانتشار الأخير للسلسلة الجديدة لكوفيد-19 الجديد بحلول نهاية الربع الأول من عام 2021، مع عدم ظهور موجات جديدة من الفيروس. وقد تختلف معدلات الامتثال إذا تحسنت الأسعار واختبرت الحقائق المالية عزم بعض أعضاء أوبك وشركائها. ومع ذلك، وبناءً على الاختلالات المتوقعة في عام 2021 والعجز المقدر في الربع الثالث بحوالي 1.9 مليون برميل في اليوم، يمكن لأعضاء أوبك وشركائها البدء في تخفيف التخفيضات المتبقية بمجرد تسارع وتيرة عمليات السحب من المخزونات بحلول النصف الثاني من عام 2021. ونفترض على هذا المنوال أن التخفيضات الطوعية المتبقية التي قامت بها المملكة العربية السعودية قد تم الوفاء بها بحلول الربع الثالث من عام 2021، وأن المجموعة كلها ستزيد إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل في اليوم. غير أن هنالك مجال بعد هذه النقطة لزيادة ثابتة في الإنتاج تبلغ 500 ألف برميل في اليوم دون تجاوز الطلب المتزايد بل في ظل انخفاض مستويات المخزونات.

## المُلخَص

كذلك نتوقع في ظل هذه الافتراضات، انخفاض مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار 56 مليون برميل، وأن تصل في عام 2021 إلى 4579 مليون برميل، وترتفع في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل في اليوم. أيضًا نتوقع وصول مستويات المخزونات الفعلية في عام 2021 إلى 4697 مليون برميل في اليوم، وحدث المزيد من الانخفاض في عام 2022 بمقدار 180 مليون برميل في اليوم، وتراجعها إلى ما دون المستويات المستهدفة بحلول الربع الأول من عام 2022، مما يخلق بيئة مواتية للارتفاع التدريجي للأسعار.

Δ	2022	Δ	2021	Δ	2020	2019	
3.5	99.6	4.2	96.0	-7.4	91.8	99.3	الطلب
3.4	98.3	0.6	94.9	-6.3	94.2	100.6	العرض
	-1.3		-1.1		2.4	1.3	Δ

## ملخص (الأسعار):

سعر نفط خام برنت وفترة الثقة 68% (دولار أمريكي للبرميل)



سعر العقود الآجلة لخام برنت تسليم ظهر السفينة (دولار/ للبرميل) ——— فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (68%)  
سعر التسليم الفوري لخام برنت تسليم ظهر السفينة (دولار/ للبرميل) ———

استخلصت فترات الثقة من الأسعار السائدة في سوق الخيارات ومنحنى العقود الآجلة، التي تمثل وجهات نظر مجموعة كبيرة من المتعاملين في السوق مثل المضاربين والمنتجين ومصافي التكرير وشركات الطيران وغيرها.

تشير تقديرات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) إلى أنه وفقاً للافتراضات الواردة في الملخص أعلاه، فإن من المتوقع الارتفاع التدريجي للأسعار بعد الربع الأول من عام 2021. علاوة على ذلك، فإننا نلاحظ عند مقارنة فترات الثقة في هذا الإصدار مع المنشورات السابقة، ازدياد فروق الأسعار بشكل أقرب مما يشير إلى وجود توقعات أقل تقلباً.

دولار/ للبرميل	الربع الأول لعام 2021	الربع الثاني لعام 2021	الربع الثالث لعام 2021	الربع الرابع لعام 2021	الربع الأول لعام 2022	الربع الثاني لعام 2022	الربع الثالث لعام 2022	الربع الرابع لعام 2022
العقود الآجلة	52.26 دولار	52.20 دولار	51.89 دولار	51.46 دولار	50.48 دولار	50.73 دولار	50.50 دولار	50.44 دولار
فترة الثقة 50%	49 - 54	47 - 58	44 - 61	42 - 63	41 - 64	40 - 65	39 - 65	38 - 66
فترة الثقة 68%	48 - 65	45 - 59	40 - 66	38 - 69	37 - 71	35 - 73	35 - 74	34 - 76
فترة الثقة 95%	45 - 61	39 - 71	33 - 82	29 - 92	26 - 98	25 - 103	24 - 106	22 - 112

## القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

لا تصل في عام 2021 أو 2022 حتى إلى مستويات النمو لعام 2019، لا سيما للاقتصادات ذات التوجه الهيدروكربوني والتوجه القائم على الخدمات. بينما من المتوقع أن يكون الانتعاش في قطاع السفر بطيئاً وأن يؤدي بالتالي إلى تراجع الطلب على النفط، وربما تفقد بعض الدول العائدات النفطية وتخسر دول أخرى إيرادات الخدمات. فيما تؤكد الانقسامات الناشئة بين الدول - حتى في ظل التيسير العالمي الذي يشهده هذا العام في السياسات المالية والنقدية - أن كل الدول ستتعاوى ولكن بوتيرة مختلفة.

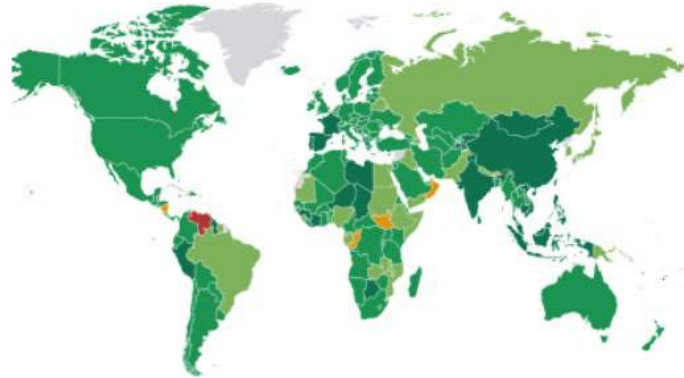
كذلك قد يجادل البعض بأن هذا الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي يأتي نتيجة للتوزيع المبكر للقاحات كوفيد-19، إلا أن المؤشرات تبين أن التعافي قد بدأ في أوائل أكتوبر، ولكنه توقف مجدداً في أعقاب الموجة الثانية

سيشهد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -4.4% في عام 2020، وانتعاشاً في عام 2021 بنسبة 5.2%. بينما نجد أن توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - على عكس توقعات صندوق النقد الدولي وأكثر تماشياً مع تقديرات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) - ترجح انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 ليتجاوز مستويات انخفاضه عام 2020، بل أنه سيرتفع في عام 2021 بمعدل 4.2%، وبالتالي يعوض الانخفاض الذي شهده في عام 2020. علاوة على ذلك، سيكون هذا الانتعاش بوتيرة تدريجية ومختلفة من دولة إلى أخرى.

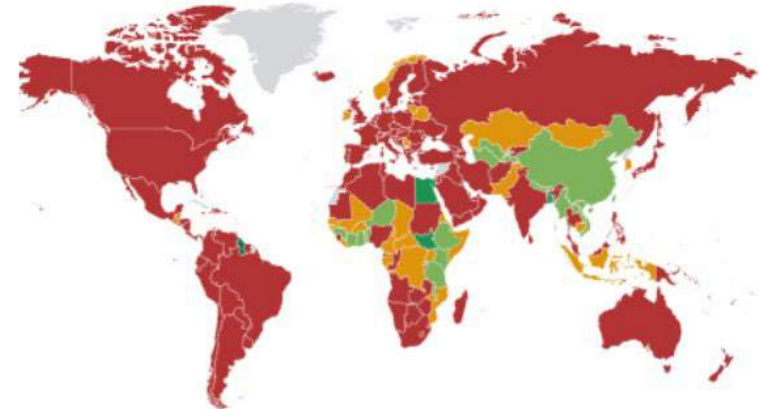
رغم أنّ من المتوقع نمو اقتصادات دول مثل الصين في هذا العام بنسبة 1.9%، إلا أن هنالك اقتصادات أخرى قد

طلبت تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) - من أجل الوصول إلى فهم أفضل لما يمكن توقعه لعام 2021- إذتاً من صندوق النقد الدولي لنشر الخرائط التالية المأخوذة من مخطط بيانات صندوق النقد الدولي (-The IMF DataMap per) في يوم 20 ديسمبر من عام 2020، التي تعتبر أداة بيانات هامة تتيح الوصول لتصور البيانات ومقارنتها وتنزيلها من مجموعة من مجموعات بيانات صندوق النقد الدولي، بما في ذلك مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية الإقليمية والقطرية.

تمثل الخريطتان (1 و2) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2020 و2021 على التوالي، وتمثل الظلال باللون الأحمر والأخضر درجات الانكماش والتوسع على التوالي. ولقد قدر مخطط بيانات صندوق النقد الدولي أن العالم



الشكل 2. توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لصندوق النقد الدولي لعام 2021.



الشكل 1. توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصندوق النقد الدولي لعام 2020.

## القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

من إجراءات الحجر الصحي في العديد من الدول بالتزامن مع انتشار موجات جديدة من الإصابات. ومع ذلك، فإن التوزيع المبكر لهذه اللقاحات في شهر ديسمبر والتوافق على استمرار برامج الحوافز المالية والنقدية قد عززا المزيد من الثقة في الأسواق. هذا إلى جانب التخفيف من حدة المخاوف الجيوسياسية بما فيها التوقعات باتباع الرئيس المنتخب الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، جو بايدن، نهجاً أكثر اعتدالاً، وستدفع كل هذه العوامل مجتمعة باتجاه ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول غير الأعضاء فيها لعامي 2020 و2021، عند حوالي 9% متأرجحاً بين النمو السلبي والإيجابي. إلا أن ما يدعو للدهشة في هذا الصدد، توقع أن يكون انتعاش الطلب على النفط في عام 2021 بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على نفس مستوى الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة (برميل يوميًا)، وذلك لعدة أسباب، منها:

- بدأت الاقتصادات الرئيسة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثل الصين والهند والبرازيل، في العودة الفعلية إلى النمو السنوي في الربعين الثالث والرابع من عام 2020، وبالتالي فإن انتعاش الطلب جارٍ بالفعل، على عكس توقعاتنا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- من المتوقع أن يصل توزيع اللقاحات إلى الدول الأعضاء

في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أولاً قبل وصوله لبقية الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة.

قد تشهد تنبؤاتنا حدوث المزيد من التغييرات مثل ظهور سلالة جديدة من فيروس كوفيد-19 نتمتع بقدرة أقوى على الانتشار مما يؤدي إلى وقف النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة، وامتداد هذا الانتشار إلى دول أخرى. وعلى الرغم من أن اللقاحات الثلاثة المعتمدة حالياً لا تزال مجهزة لمنع هذا النوع الجديد من الفيروس اعتباراً من شهر ديسمبر، إلا أن التطور الفيروسي الإضافي قد يجعل اللقاحات الحالية أقل فاعلية. فإذا حدث هذا السيناريو - لا سمح الله - فإننا سنواجه موجة أخرى من إجراءات الحجر الصحي وقد تحتاج أوبك وشركاؤها إلى الإبقاء على تخفيضات الإنتاج الراهنة إلى فترة أطول. ومع ذلك، وبناءً على المعلومات المتاحة في الوقت الحالي، فإنّ من غير المرجح حدوث هذا السيناريو لئّنّ العالم لا يزال يأمل في محافظة الحكومات والمواطنين على احتياطات السلامة خلال هذه الفترة.

وسواء حدثت الموجة الثالثة أم لم تحدث، فإنه من غير المتوقع أن يصل الطلب هذا العام إلى مستوياته لعام 2019. وفي الواقع، تتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) حدوث انخفاض طفيف في الطلب للربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع الرابع من عام 2020. كما أنّ من المتوقع أن تؤدي التغييرات في سلوك السفر والإنفاق - حتى في ظل تعافي النشاط الاقتصادي - إلى حدوث خسارة دائمة في الطلب وتباطؤ انتعاشه. وعلى الرغم من أن السفر

بالطيران الداخلي أخذ في الارتفاع منذ فصل الصيف، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من مستوياته لما قبل الجائحة، بينما لا يزال السفر الدولي ضعيفاً للغاية. ولكننا نلاحظ عند النظر في نموذج المركبات طويل الأجل الخاص بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)، أن مبيعات المركبات لعام 2020 ظلت في مستوى جيد إلى حد ما، وتقترب هذه الحقيقة ببعض التغييرات السلوكية كما هو الحال في البرازيل التي شهدت زيادة في عدد المسافة المقطوعة، إضافة للنمو العالمي الإجمالي للنفط الذي سنشهده في عام 2021.

على الرغم من أن البعض قد يسوق الحجة زاعماً أن معظم الأصول لم تتعرض للخطر، وأنه يجب أن يكون هناك انتعاش قوي بعد انقشاع هذه الأزمة، وقد يتم تعويض ذلك من خلال عدد الوظائف المفقودة والاستثمارات الضائعة. كما أن من المحتمل أن تكون مستويات البطالة في بعض الدول قد تجاوزت مستوياتها إبان اندلاع الأزمة المالية العالمية 2007 - 2008، التي استغرقت عملية التعافي منها أكثر من عامين. وفي الواقع، تواجه عدة قطاعات مثل السياحة والنقل الجوي والنقل الجماعي مخاطر حدوث تغييرات دائمة في تفضيلات المستهلكين، مصحوبة بحدوث تداعيات مستقبلية محتملة في الطلب على النفط.

كانت افتراضات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) في الربعين الماضيين أكثر تفاؤلاً، إذ توقعت استئناف النقل الجوي بحلول الربع الرابع من عام 2020، سوى أن هذا لم يحدث حتى الآن، مما يشير إلى وتيرة انتعاش أبطأ لا سيما في قطاع الخدمات مثل الإنفاق الاستهلاكي التقديري والسفر. كذلك ستتأثر توقعات قطاع الطيران بالابتكارات

## القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

أما من ناحية العرض، فإن من المتوقع ازدياد المعروض العالمي في الربع الأول من عام 2021 بحوالي 500 ألف برميل في اليوم، وهي وتيرة أكثر تواضعًا مما كانت عليه في الربع السابق. وسيكون هذا مدفوعًا بدرجة كبيرة بالتخفيضات الإضافية التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية مؤخرًا بمقدار مليون برميل في اليوم. بينما سيستمر إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في الانخفاض على المدى القصير على الرغم من الإقبال الأخير على أنشطة الحفر. وفي الواقع، تشير أنشطة الحفر والاستثمارات الحالية إلى أن معاناة صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر.

من المتوقع وفقًا لتوقعات شركة ريستاد<sup>1</sup> للطاقة والمنتدى الدولي للطاقة (IEF) أن تنخفض النفقات الرأسمالية لعمليات الحفر (capex) إلى 30٪. علاوة على ذلك تتوقع مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) في منشور لها صدر مؤخرًا بعنوان "الاستثمار في النفط والغاز في بيئة المخاطر الجديدة" حدوث المزيد من الانخفاضات في عام 2021 بنسبة 20٪.

لدينا كما ذكرنا سابقًا افتراض أقل تفاؤلاً بشأن النمو الاقتصادي العالمي لعام 2021، ولعله أقرب إلى وجهة نظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

من المتوقع أن تلعب توزيعات برامج الحوافز المالية الدور الأهم لأنها تدعم المستهلكين والشركات والنظام المصرفي في مواجهة التأثير الاقتصادي لفيروس كوفيد-19. أضف إلى ذلك حالة عدم اليقين التي تحيط باحتمالية تدني أو سلبية معدلات الفائدة قصيرة الأجل في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وربما يحدث انتعاش متواضع إذا تم المحافظة على إجراءات التحفيز.

كذلك من المتوقع أن يسود الهدوء التوترات الجيوسياسية على عدة جبهات، إذ تتوقع إيران تخفيف حدة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، بينما تتطلع الصين لاستئناف المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يكون توجهها بتبني المزيد من الدبلوماسية حيال كافة الدول لا سيما أن معظم دول العالم حولت اهتمامها نحو الوباء والتعافي الاقتصادي.

الحديثة في صناعة الطيران، متضمنة اختبار كوفيد-19 التشخيصي السريع للطاقتم والركاب واختبار الصحة والعافية، فضلًا عن مدى سرعة اعتماد اللقاحات.

- يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020 بنسبة 4.4٪، مقارنة مع نموه بنسبة 2.8٪ في عام 2019. كما يتوقع الصندوق بلوغ النمو العالمي معدل 5.2٪ في عام 2021، أي أقل بقليل مما كان عليه في تحديث التوقعات الاقتصادية العالمية (WEO) لشهر يونيو 2020، ويعكس التباطؤ الأكثر اعتدالًا المتوقع لعام 2020 ويتوافق مع توقعات التباعد الاجتماعي المستمر. كذلك تشير التوقعات في أعقاب الانكماش الذي شهدناه في عام 2020 والانتعاش في عام 2021، إلى أنه من المتوقع أن يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي متواضعًا في عام 2021 بنسبة 0.6٪ أعلى من معدلات عام 2019. بينما تشير توقعات النمو إلى حدوث فجوات إنتاج سلبية واسعة ومعدلات بطالة مرتفعة هذا العام وفي عام 2021 سواء في الدول المتقدمة أو اقتصادات الدول الناشئة.

<sup>1</sup> شركة مستقلة للبحث والتطوير في مجال الطاقة مقرها في أوصلو بالنرويج.



## القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

من ناحية أخرى، نلاحظ تحسن تخفيضات ومستويات امتثال أوبك وشركائها، ورغم أن السوق لا تزال متزعزعة إلا أنها أقل تقلبًا الآن مما كانت عليه في وقت سابق من عام 2020. ولم يحدث الانتعاش "على شكل حرف V" الذي طال انتظاره، فيما لا يزال إنتاج النفط الصخري دون الطموح له سيما مع تسارع وتيرة الصعوبات المالية التي يواجهها هذا القطاع. كذلك سيؤدي الانخفاض الإجمالي في الاستثمارات وأنشطة الحفر إلى إنتاج ثابت إلى منخفض من النفط الصخري في أمريكا الشمالية لعام 2021، مع توقع حدوث انتعاش في أوائل عام 2022 على أقرب تقدير. في حين أن الأسعار المحسنة قد تسمح باستعادة نشاط الحفر، وسيكون هذا القطاع بحاجة ماسة إلى التغلب على انخفاضات الإنتاج لعام 2020.

لقد جعلت التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة من التنبؤ بتوقعات العرض أمرًا بالغ الصعوبة إلى حد ما، لا سيما بالتزامن مع إعلان إيران احتمالية مضاعفتها للإنتاج

إذا تم رفع العقوبات المفروضة عليها، إضافة للنمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته ليبيا في الربع الرابع من عام 2020، وخفض العراق مؤخرًا لقيمة عملتها بنحو 20%. ولقد سلطت هذه العوامل مجتمعة الضوء على مستويات امتثال أوبك وحالات الإعفاء لدول مثل إيران وليبيا. علاوة على ذلك، فإن من المتوقع حدوث تأخر في تطوير الإنتاج في غيانا والبرازيل والنرويج في عام 2021 خلال هذه الجائحة.

يجب أن تكون مستويات المخزونات المرتفعة حاليًا، بالإضافة إلى مستويات الطاقة الفائضة التي ستستمر حتى عام 2021، كافية للتخفيف من أي صدمات في العرض "سلبية" قصيرة الأجل وتؤدي إلى تحركات أسعار تدريجية مصحوبة بتقلبات أقل حدة. كما قد تشهد الأسعار من الآن فصاعدًا ضغوطًا مفضية إلى الخفض الإضافي إذا لم يتم التحكم في الانتشار الحالي لجائحة كوفيد-19. وتمتلك المخزونات كما هو الحال دائمًا، القدرة على التخفيف من حدة التقلبات إذا ظلت أقل من طاقتها، ولكن إذا هددت

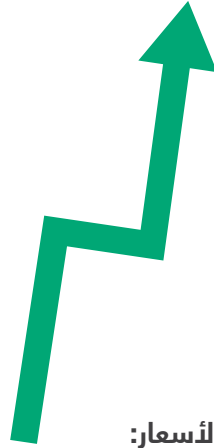
المخزونات بالوصول إلى مستويات السعة المنخفضة التاريخية مجددًا كما حدث في وقت سابق من عام 2020، فيمكن حينها توقع حدوث تقلبات في الأسعار على الرغم من أن هذا السيناريو يبدو غير مرجح في ظل تراجع المخزونات العالمية في الوقت الراهن، وربما يحدث هذا السيناريو إذا أخفقت أوبك وشركاؤها في احترام اتفاقهم أو في إضعاف الطلب.

تعتبر توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للعرض والطلب بمثابة متوسط فصلي ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات قصيرة الأجل. وستظل التغييرات الفعلية في العرض والطلب بطبيعة الحال، متقلبة على ضوء عمليات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ومدتها. وربما تتضمن التحديات الأخرى حدوث تخفيضات غير متوقعة في الإمدادات النفطية بسبب الأعاصير ومستويات الامتثال لأوبك وشركائها والاضطرابات في الدول النامية، وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة.

## العوامل التي تؤثر على الأسعار

### هبوط الأسعار:

- الكساد الاقتصادي العالمي المتطاول.
- تجديد تدابير الحجر الصحي الخاصة بجائحة كوفيد-19، أو موجة ثالثة من المرض.
- تراكم الفائض من المخزونات العالمية.
- إمداد أقوى من دول خارج أوبك (النفط الصخري والتقليدي).
- العودة السريعة لإنتاج الأعضاء المعفيين من منظمة أوبك.



### ارتفاع الأسعار:

- الاحتواء الفعال لفيروس كوفيد-19 مع تسريع وتيرة توزيع اللقاحات.
- الإبقاء على برامج الحوافز المالية وتوفير المزيد من السيولة للأسواق الناشئة.
- وتيرة انتعاش أسرع لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- انتعاش ونمو أضعف للمعروض من دول خارج منظمة أوبك.
- فتح الحدود الدولية للسفر.
- انخفاض بأكثر من المتوقع لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

### المحفزات المستقبلية لارتفاع أو هبوط الأسعار:

- التخفيف التدريجي لمعدلات إنتاج دول أوبك بعد شهر أبريل.
- تسريع الإجراءات الأمريكية الرامية لخفض العقوبات المفروضة على بعض الدول.
- حجم الانتعاش من حالة الركود واستعادة ثقة السوق.
- مرونة إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك.
- دفع المزيد من التعاون متعدد الأطراف والإجراءات والسياسات الوطنية.



## توقعات الطلب

من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2021 بمقدار 4.2 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي، وزيادته مجددًا في عام 2022 بمقدار 3.5 مليون برميل في اليوم، كذلك من المتوقع تراجع الطلب العالمي في الربع الأول من عام 2021 بنحو 900 ألف برميل في اليوم اعتبارًا من الربع الرابع 2020، ومن ثم يبدأ الطلب في الارتفاع التدريجي. ويأتي هذا الانخفاض المتوقع نتيجة لزيادة التدابير المفروضة لمعالجة تنامي عدد حالات الإصابات وظهور سلالات جديدة من فيروس كوفيد-19 الناشئة في أوروبا وإفريقيا، بالإضافة إلى خفض الطلب من دول مثل الصين التي تجاوزت وارداتها النفطية المستويات العادية في الربع الرابع من عام 2020 وذلك بغية استفادتها من انخفاض الأسعار.

المثير للدهشة أنه يتوقع أن تشهد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) نفس القدر من النمو الذي تشهده الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة لهذا العام عند حوالي 2.12 مليون برميل في اليوم، كما تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن معظم النمو في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي يمثل 91% من نمو الدول أعضاء المنظمة في الأمريكيتين و40% من النمو الإجمالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر الدول تضررًا من أزمة عام 2020، ينبغي بالتالي أن تشهد أقوى انتعاش في الطلب. وعلى صعيد آخر، نقدّر نمو الطلب بحوالي 890 ألف برميل في اليوم في الدول الأمريكية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تليها الدول الأوروبية أعضاء المنظمة بمعدل 740 ألف برميل في اليوم، إضافة إلى الدول أعضاء المنظمة في آسيا وأوقيانوسيا بمعدل 440 ألف برميل في اليوم تقريبًا. كذلك من المتوقع أن تشهد الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نموًا قدره 2.14 مليون برميل في اليوم في عام 2021. إذ ستمثل قارة آسيا معظم النمو لعام 2021 تليها أمريكا اللاتينية، إلى جانب نمو الطلب في قارة آسيا بنحو 1.73 مليون برميل في اليوم،

تليها أمريكا اللاتينية بحوالي 460 ألف برميل في اليوم، وأفريقيا بحوالي 80 ألف برميل في اليوم. كما أن من المتوقع أن تشهد كل من منطقتي الشرق الأوسط وأوراسيا تراجعًا في الطلب في عام 2021 بمقدار 74 و45 ألف برميل في اليوم على التوالي.

تشير التقديرات كما تمت مناقشته سابقًا ووفقًا للتوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، إلى أن الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية تشهد أبطأ انتعاش لها، حيث يظل النمو الاقتصادي فيها متناسبًا مع صادراتها من المواد الهيدروكربونية. على الرغم من أن من المتوقع أن تدفع دول مثل المملكة العربية السعودية وروسيا نمو الصادرات النفطية لهذه المناطق بأكثر من 105 ألف برميل في اليوم لكل منهما، إلا أن من المتوقع أن تشهد دول المنطقة الأوروبية الآسيوية المتبقية تراجعًا في معدلات النمو. بينما ستواجه دول منطقة الشرق الأوسط لا سيما إيران ولبنان، تباطؤًا اقتصاديًا يعوق نمو الطلب في جميع أنحاء هذه المنطقة. كذلك من المتوقع وفقًا لصندوق النقد الدولي، أن تشهد الدول الأخرى المصدرة للطاقة مثل سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وتيرة انتعاش بطيئة (سلطنة عُمان يتراوح ما بين -10% و0.5% لعامي 2020 و2021 على التوالي، الإمارات العربية المتحدة يتراوح ما بين -6.6% و1.3% لعامي 2020 و2021 على التوالي)

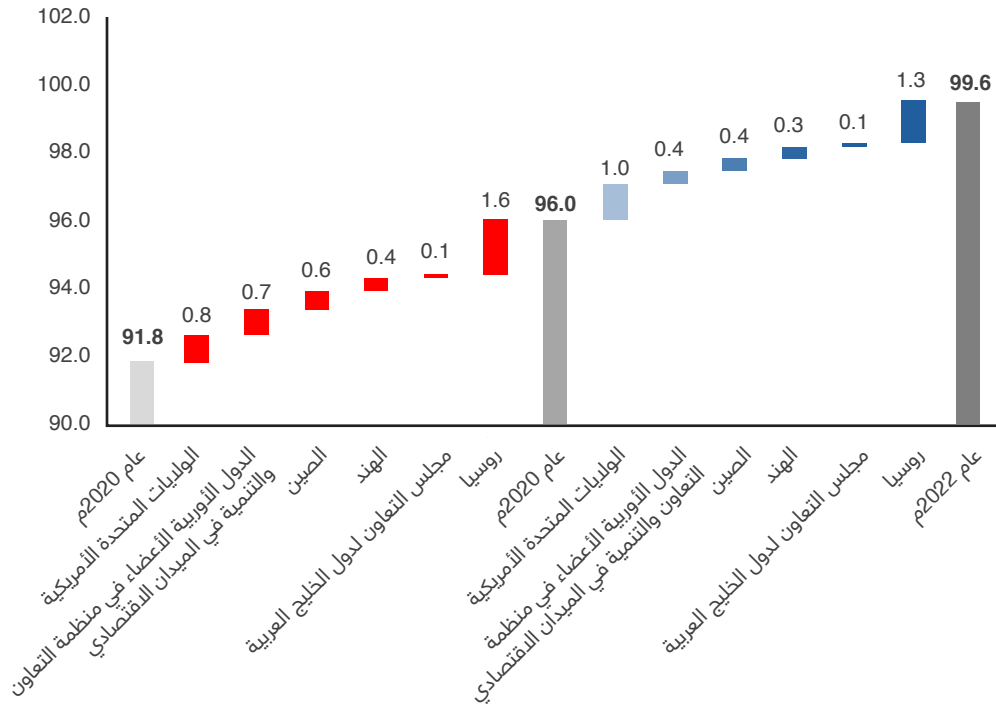
من المتوقع أن تشهد جميع دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2022 نموًا في الطلب على النفط، باستثناء اليابان التي سينخفض طلبها بمقدار -120 ألف برميل في اليوم بعد أن سجل نموًا في عام 2021 بمقدار 300 ألف برميل في اليوم. وتعزى الزيادة المتوقعة في اليابان في عام 2021 جزئيًا إلى التوسع قصير الأجل الذي تقوده الجهود التحضيرية للألعاب الأولمبية لعام 2021. كما يفترض أن تصل مستويات الطلب على النفط في الدول الأمريكية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستوياته لعام 2019 بحلول نهاية عام 2022، مصحوبة بوصول دول منظمة التعاون والتنمية في

## توقعات الطلب

الميدان الاقتصادي في منطقة آسيا والأوقيانوس إلى هذه المستويات بحلول نهاية عام 2021. على الرغم من أنه من المتوقع أن تحقق الدول الأوروبية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموًا قدره 1.1 مليون برميل في اليوم خلال عامي 2021 و2022، إلا أن من غير المتوقع وصوله إلى مستويات الطلب في عام 2019. في الواقع، يعود الانخفاض المستمر في الطلب الأوروبي على النفط إلى استمرار الدول الأوروبية في تنويع مصادر الطاقة بعيدًا عن استخدام الوقود الأحفوري وتعزيز معاييرها لكفاءة استخدام الطاقة.

من المتوقع نمو الطلب على النفط للدول من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2022 بوتيرة أبطأ من نموه للدول أعضاء المنظمة. ويرجع ذلك إلى أن من المتوقع أن يصل الطلب في معظم الدول غير الأعضاء في المنظمة إلى مستويات عام 2019 بحلول نهاية عام 2021، قبل العودة إلى مسارات نموه التاريخية. ومن المتوقع أن تمثل قارة آسيا أكثر من 60٪ من نسبة هذا النمو.

نمو الطلب العالمي السنوي على النفط (مليون برميل في اليوم) للفترة ما بين (2021-2022)



المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

نلاحظ وفقًا للمراجعة الإحصائية لشركة بريتش بتروليوم (BP)، أن أكبر نمو في الطلب على النفط على أساس سنوي تم تسجيله في عام 1973 عند 4.1 مليون برميل، بينما يمثل النمو المتوقع لهذا العام بمعدل 4.2 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، سيظل الطلب العالمي على النفط دون مستوياته لعام 2019.

## مستويات الطلب

من المتوقع أن تحتفظ الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحصتها من الطلب العالمي على النفط البالغة 53%، وأن تشكل نسبة 51% من نمو الطلب في الفترة ما بين 2021 و2022.

أما على الصعيد الإقليمي، فستواجه منطقة آسيا والأوقيانوس أكبر تقلبات ربع سنوية في نمو الطلب على النفط في الفترة ما بين عامي 2021 و2022، مدفوعة بالطلب الصيني.

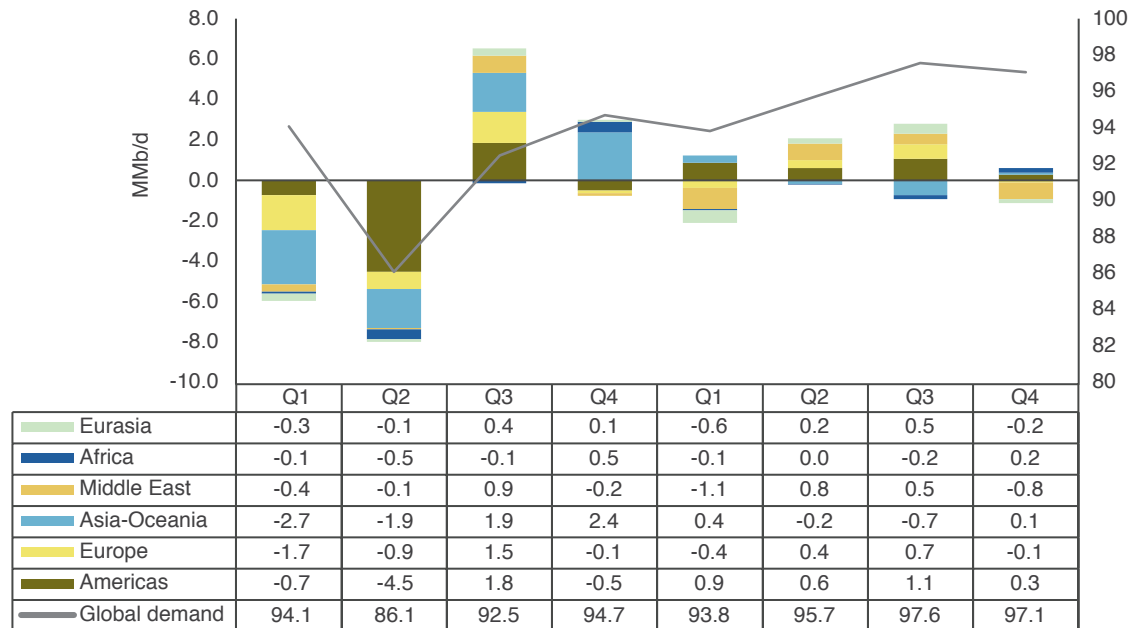
كما ستكون افتراضات الطلب الحالية عرضة لحدوث تغيرات كبيرة، وذلك اعتمادًا على تأثير لقاحات كوفيد-19 ومدى سرعة توزيعها على انتعاش النشاط الاقتصادي وأنشطة النقل. وستكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المراجعات لهذه الافتراضات مع تقدمنا خلال الربع الأول من عام 2021، خاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

2020	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2020
46.2	40.2	43.8	43.5	43.4	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
47.9	45.9	48.7	51.2	48.4	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
94.1	86.1	92.5	94.7	91.8	الطلب العالمي

2021	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2021
44.0	44.8	46.4	46.7	45.5	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
49.8	50.9	51.1	50.4	50.5	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
93.8	95.7	97.6	97.1	96.0	الطلب العالمي

2022	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2022
47.2	46.4	47.3	48.0	47.2	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
51.1	52.4	52.7	52.4	52.3	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
98.3	98.9	100.4	100.7	99.6	الطلب العالمي

نمو الطلب الإقليمي على النفط خلال الفصل الرابع من عامي 2021 و2022 (مليون برميل في اليوم)



## الولايات المتحدة الأمريكية

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022
United States	18.6	18.7	19.1	19.7	19.9	19.4	20.1	20.2	20.6	20.7	20.4

### الفترة ما بين 2021-2022م

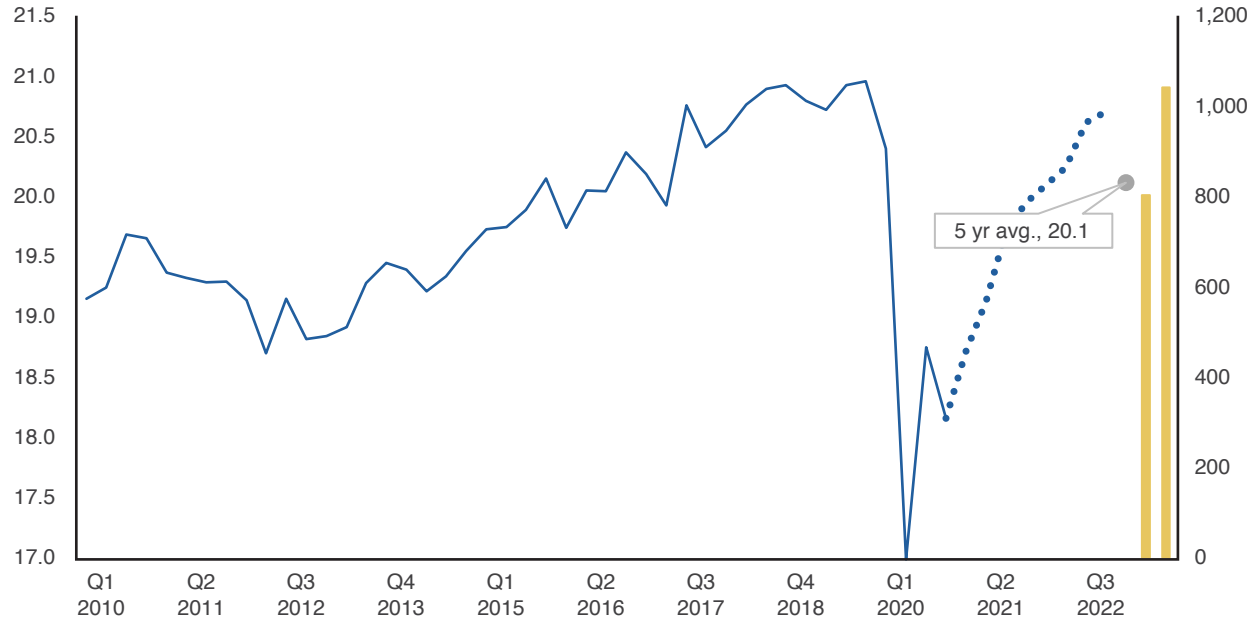
من المتوقع أن يشهد الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021، نموًا قويًا (370 ألف برميل في اليوم) يليه زيت الغاز أو الديزل (160 ألف برميل في اليوم)، وغاز البترول المسال (100 ألف برميل في اليوم) وأنواع الوقود الثقيل الأخرى، وإن كان ذلك بقدر محدود.

من المتوقع نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بحوالي 800 ألف برميل في اليوم، واستمرار نموه في عام 2022 بمقدار مليون برميل في اليوم، مع بقائه دون مستوياته في عام 2019. يرتبط هذا الانتعاش المائل للانخفاض بمعدل نمو متواضع للنتائج المحلي الإجمالي للفترة ما بين عامي 2021 و2022، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة. وتعتمد هذه الافتراضات أيضًا على سياسات الدولة المتعلقة بالانتعاش المالي الموجهة لمعالجة الركود، بما فيها برامج التحفيز البالغة 900 مليار دولار التي تم سنّها مؤخرًا. وبالمثل كانت أنواع وقود النقل الأشد ضررًا في عام 2020، والتي كان من المفترض أن يقع عليها عبء معظم النمو لعام 2021.

## الولايات المتحدة الأمريكية

## الربع الأول لعام 2021

انحسار وارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، مليون برميل في اليوم في الفترة (2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

على عكس توقعاتنا بحدوث انخفاض فصلي عالمي في استهلاك الربع الأول من عام 2021، فإننا نتوقع أن يبلغ إجمالي النمو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 700 ألف برميل في اليوم. كما نتوقع حتى في ظل ارتفاع الطلب في فصل الشتاء، أن يتصدر زيت الغاز أو الديزل النمو في هذا الربع بزيادة تقدر بنحو 240 ألف برميل في اليوم، يليه نمو غاز البترول المسال بنحو 230 ألف برميل في اليوم. إضافة إلى نمو بنزين المحركات بقراءة 160 ألف برميل في اليوم ونمو كافة أنواع الوقود الأخرى بدرجة أقل، إلا أن من المتوقع أن يظل النافتا على وجه الخصوص في حالة ركود إن لم ينخفض خلال هذا الربع بنحو 50 ألف برميل في اليوم. ويمكن أن يُعزى الانخفاض في الطلب على النافتا إلى ارتفاع المستويات العامة للمخزونات لكافة أنواع الوقود، وبالتالي انخفاض الحاجة إلى تحويل النافتا إلى أنواع وقود أخرى، لا سيما خلال التراجع العالمي في الطلب لهذا الربع. كما سيؤثر انخفاض الصادرات الأمريكية والصيانة الموسمية للمصافي على الطلب على النافتا. أشار تقرير مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية (S&P Global) لشهر نوفمبر إلى أن "لدى مصافي التكرير الأمريكية جدول أعمال خفيف مجدول لمصافيها في الربع الرابع وحتى عام 2021، وذلك لأنها تتطلع إلى الحفاظ على السيولة النقدية خلال فترة ضعف الطلب"، وسنقوم بمراجعة توقعاتنا المتعلقة بالنافتا في الربع القادم.

## الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022
OECD Europe	12.9	13.2	13.6	14.3	14.2	13.8	14.1	14.1	14.4	14.3	14.2

وقود النقل الأخرى مثل وقود الطائرات والديزل على ضوء الإجراءات الحالية المفروضة للحد من انتشار السلالة الجديدة من فيروس كوفيد-19. وينبغي أن يقابل تراجع الطلب على وقود النقل في هذا الربع بزيادة الطلب على وقود التدفئة. ونحن نقدر على هذا المنوال حدوث ركود للطلب الأوروبي لهذا الربع.

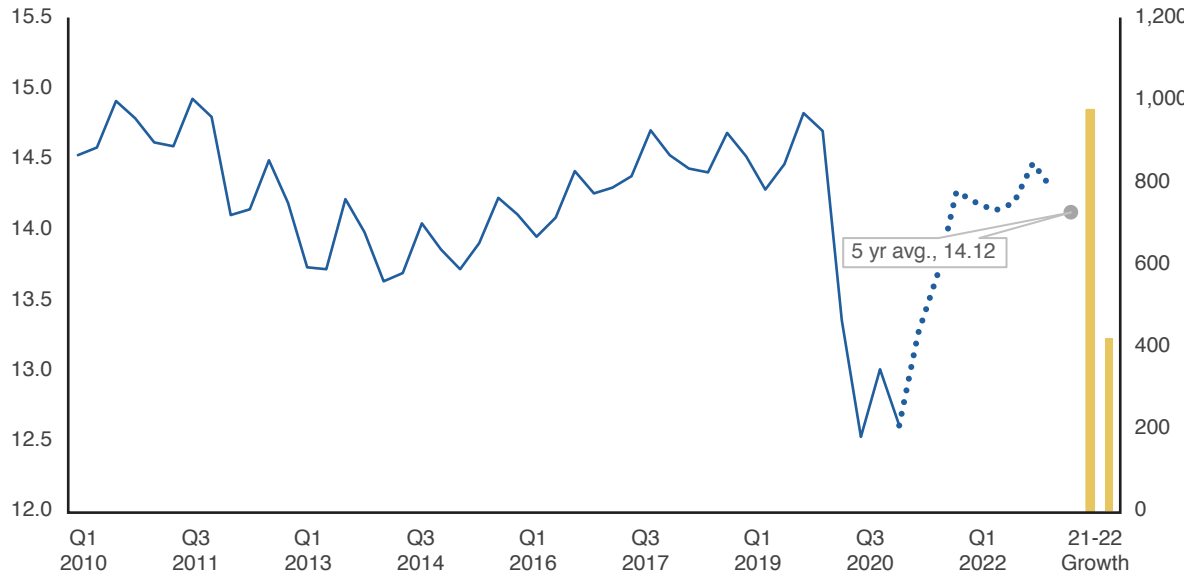
### الربع الأول لعام 2021

من المتوقع أن يزداد الطلب في الربع الأول من هذا العام، مدفوعًا بأنواع الوقود الأثقل مثل غاز البترول المسال والبنزين الذي يرتفع بنحو 100 و200 ألف برميل في اليوم على التوالي. كما أن من المتوقع تراجع الطلب على أنواع

### الفترة ما بين 2021 - 2022م

من المتوقع نمو الطلب على النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2021 بمقدار 950 ألف برميل في اليوم، وبمقدار 420 ألف برميل في اليوم في عام 2022. كما أن من المتوقع أن ينتعش الطلب في الاتحاد الأوروبي - على غرار الولايات المتحدة الأمريكية - ولكنه لن يسترد كل طلبه المفقود اعتبارًا من عام 2020. ومع ذلك، يُفترض أن الطلب الخاص بهذه المنطقة على عكس نظرائها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد بلغ ذروته. وتتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) ركود اتجاه الطلب أو نزوعه نحو الانخفاض في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد عام 2022.

تراجع وارتفاع النمو في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تراجع بمليين البراميل في اليوم ونمو بآلاف البراميل في اليوم، في الفترة 2021-2022)



ورغم ذلك، وعند مقارنة مستويات الطلب في عام 2021 بمستوياته في عام 2020، فإننا نتوقع أن يمثل زيت الغاز أو الديزل قرابة 45% من نمو الطلب، وهو ما يتماشى مع استئناف نشاط النقل لأن معظم أسطول المركبات الأوروبية يعمل بوقود الديزل. كذلك من المتوقع ارتفاع وتيرة الطلب على البنزين بمقدار 130 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على الوقود الثقيل عند قرابة 110 ألف برميل في اليوم.



## الصين

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022
China	13.4	14.4	14.3	13.7	13.4	13.9	13.8	14.3	14.3	14.7	14.3

## الفترة ما بين 2021 - 2022م

عامي 2021 و2022. ومن المتوقع أن تقود عدد من المدن الصينية مثل (يانيونغانغ وداليان وزهانغزهو) نمو الطلب الصيني في عام 2021. ونظرًا لحجم أو مقدار الواردات الكبير خلال فترة الأشهر القليلة الماضية، فإننا نقدر أن الصين ستقوم بإنشاء سعة تخزين إضافية لجعل سلسلة التوريد أكثر سلاسة.

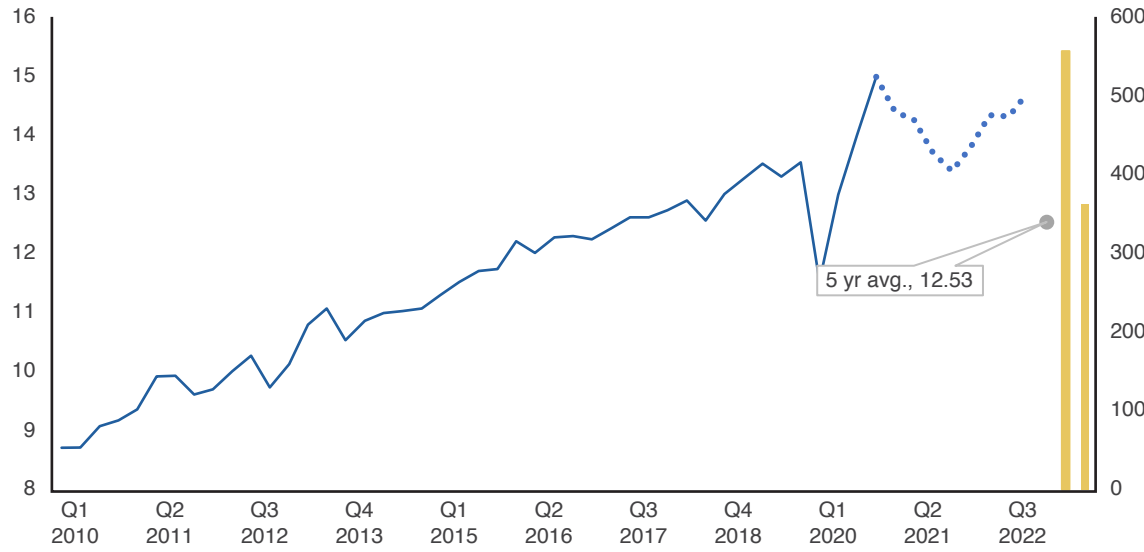
سيأتي القسم الأكبر من نمو الطلب الصيني بأكثر من 50٪ لهذا العام من الوقود المستخدم في وسائل النقل، حيث من المتوقع أن يصل الطلب على الديزل إلى 150 ألف برميل في اليوم، والطلب على البنزين قرابة 130 ألف برميل في اليوم. كذلك من المتوقع استمرار نمو الطلب على الخطوط الجوية الوطنية، مؤديًا إلى زيادة الطلب على وقود الطائرات بحوالي 40 ألف برميل في اليوم.

من المتوقع أن تكون الصين الدولة الوحيدة التي شهدت مستويات طلب مستقرة أو حتى متزايدة في عام 2020، فعلى الرغم من الانخفاض المقدر في مبيعات السيارات فيها خلال عام 2020 بحوالي 38٪، إلا أننا نجد أن الحكومة الصينية قد خففت من حدة القيود المفروضة على استيراد المصافي التجارية والمصافي الصغيرة المسماة "بأباريق الشاي"، مما ساعد على دعم الطلب على النفط الخام حتى عام 2020 وأوائل عام 2021. كذلك من المتوقع أن يبلغ نمو الطلب الصيني لعام 2021 قرابة 650 ألف برميل في اليوم ونحو 360 ألف برميل في اليوم في عام 2022. علاوة على ذلك، تتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) انتعاشًا قويًا في مبيعات السيارات في عام 2021 بنحو 25 مليونًا، كما تسلط توقعاتنا الضوء على التوسعات التي شهدتها العديد من المصافي بسعة إضافية للفترة ما بين

## الصين

## الربع الأول لعام 2021

انحسار النمو الصيني بمليين البراميل في اليوم ونموه بآلاف البراميل في اليوم للفترة (2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

تختلف أنماط الطلب والاستهلاك في الصين بدرجة كبيرة في هذا الربع. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يكون الاستهلاك الصيني للوقود نحو 13.3 مليون برميل في اليوم، إلا أننا نتوقع أن يبلغ الطلب عليه قرابة 14.4 مليون برميل في اليوم. مما يشير إلى أننا نتوقع أن تقوم الصين بتخزين قرابة مليون برميل في اليوم في الربع القادم. غير أن الاستهلاك الصيني من المنتجات المكررة يميل إلى الانخفاض في الربع الأول بنحو 200 ألف برميل في اليوم خلال موسم الأعياد، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة تراجع معدلات استهلاك وقود الديزل وإغلاق العديد من الشركات. وبالتالي، نتوقع خلال هذه الفترة انخفاض الطلب الصيني على الديزل بنحو 500 ألف برميل في اليوم. كذلك من المتوقع تراجع الطلب الصيني على غاز البترول المسال بحوالي 100 ألف برميل في اليوم بينما يرتفع استهلاك أنواع الوقود الأخرى.

## الهند

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022
India	4.6	5.0	5.0	4.7	5.1	5.0	5.3	5.4	5.1	5.4	5.3

تغييرات كبيرة في الطلب على الوقود، وتشير تقديراتنا إلى تحقيق الهند للنمو في كل أنواع الوقود. ونجد رغم ذلك أن الهند ماضية في بناء بنيتها التحتية، ونتوقع على هذا المنوال نمو الطلب الهندي على المنتجات الثقيلة بمعدل 100 ألف برميل في اليوم، بينما يظل الطلب على جميع أنواع الوقود الأخرى أقل من 50 ألف برميل في اليوم.

الطلب الهندي على غاز البترول المسال بنسبة 60 ألف برميل في اليوم.

## الربع الأول لعام 2021

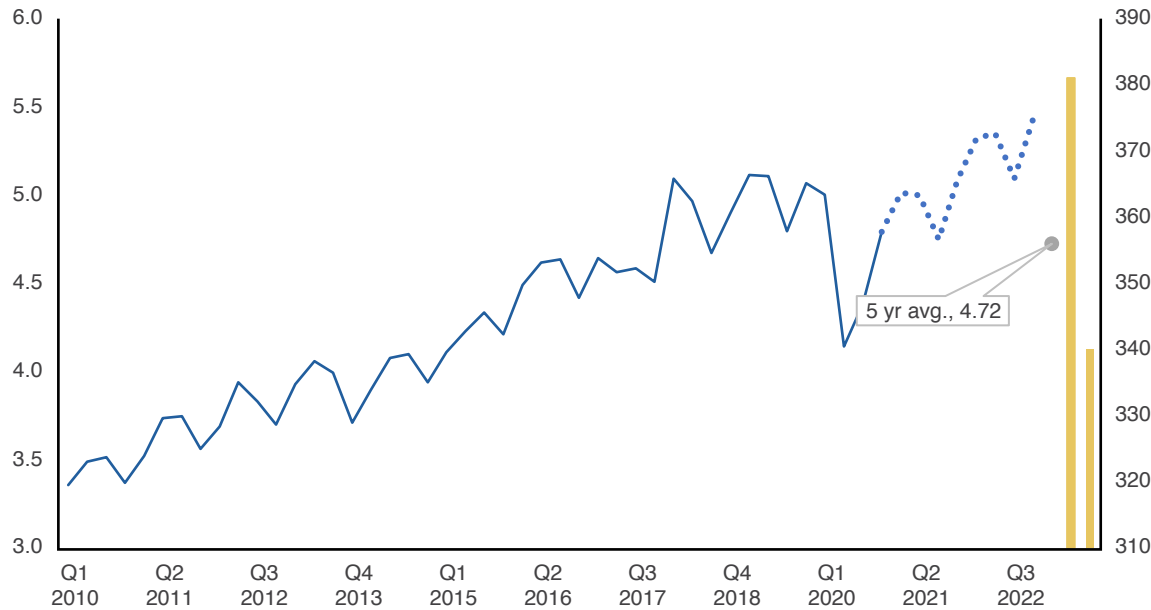
من المتوقع أن تحقق الهند خلال هذا الربع نموًا متواضعًا قدره 300 ألف برميل في اليوم، مع عدم توقع حدوث أي

## الفترة ما بين 2021-2022

من المتوقع نمو الطلب الهندي على النفط في عام 2021 بنحو 380 ألف برميل في اليوم ونموه في عام 2022 بقراءة 340 ألف برميل في اليوم. ولقد درست تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بدقة متناهية العديد من تقارير شركات التكرير بغية فهم النمو الهندي لهذا العام. ويبدو بشكل عام، أن هنالك شعورًا بالتشاؤم إزاء عام 2021. ومع ذلك، فإننا نلاحظ من خلال النظر إلى مؤشرات أخرى، أن الهند قد مرت بعام جيد في مبيعات السيارات، على الرغم من أن هذه المبيعات كانت أقل بمبلغ يتراوح ما بين 3-5 ملايين مقارنة بمبيعاتها لعام 2019. غير أن هذه المبيعات قد ساعدت دون شك في دعم الطلب المتنامي على وقود المركبات مثل البنزين والديزل. لذا نتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن تتراوح مبيعات السيارات في الهند ما بين 21 إلى 26 مليونًا في عام 2021، ونتوقع نتيجة لذلك، نمو الطلب على وقود الديزل بمقدار 140 ألف برميل في اليوم وارتفاع الطلب على وقود البنزين بنحو 50 ألف برميل في اليوم.

كذلك من المتوقع نمو إجمالي الطلب الهندي على الوقود في عام 2021، إلا أن الطلب على غاز البترول المسال ربما يتعرض لخطر الركود أو الانخفاض المحتمل، حيث كانت السياسات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الهندية - بهدف تحرير أسعار غاز البترول المسال - تدعم ارتفاع الأسعار على مدار العام المقبل. لذا فإننا نقدر على هذا المنوال نمو

انحسار وارتفاع النمو الهندي (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بألف البراميل في اليوم، للفترة 2021 - 2022)



## المملكة العربية السعودية

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022
Saudi Arabia	2.7	2.4	3	3.4	2.8	2.9	2.5	3.1	3.4	2.8	2.9

الطلب الإجمالي سيكون من الوقود الثقيل مصحوبًا بتراجع توليد الكهرباء خلال الربع.

والعادي. وعلى الرغم من أننا نتوقع نموًا إيجابيًا أو ركودًا طفيفًا في الطلب على أنواع الوقود الأخف مثل غاز البترول المسال والنافتا والبنزين، إلا أن معظم الانخفاض في

### الفترة ما بين 2021-2022م

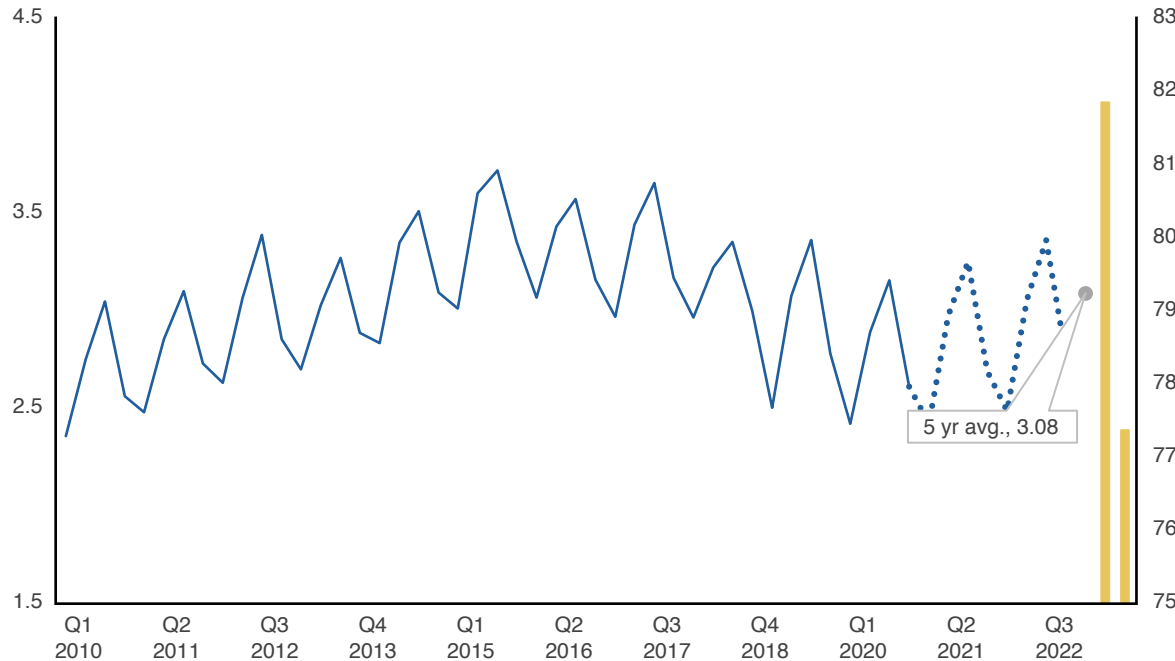
من المتوقع ارتفاع وتيرة الطلب السعودي على النفط في عام 2021 بمقدار 80 ألف برميل في اليوم، واستمرار هذا الارتفاع بمقدار 77 ألف برميل في اليوم في عام 2022.

سيتراوح الطلب الكلي السعودي على جميع أنواع الوقود لهذا العام ما بين 3-18 ألف برميل في اليوم. ولقد أثرت الأسعار المنخفضة الحالية على توقعات النمو في البلاد، إذ كان متوقعًا وفقًا لتوقعات تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية بنسبة 5.4% في عام 2020، ثم ارتفاعه في عام 2021 بنسبة 3.1%. ويبدو بالإضافة إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة لعام 2020 أن الإنفاق السعودي قد لا يشهد تعافيًا إلا بعد عام 2021.

### الربع الأول لعام 2021

من المتوقع تراجع الطلب الكلي على النفط خلال هذا الربع بحوالي 100 ألف برميل في اليوم، إلا أن هذا الانخفاض بخلاف المناطق الأخرى، يتسق مع السلوك الموسمي

انحسار وارتفاع نمو طلب المملكة العربية السعودية (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بألاف البراميل في اليوم للفترة 2021 - 2022)



## مناقشة العرض

مرت صناعة النفط في عام 2020 بأحد أصعب الأعوام التي شهدتها على الإطلاق. ويبدو أننا تجاوزنا أعماق العجز في الطلب مع أمل يحدونا إلى استمرار وتيرة هذا التحسن خلال العامين المقبلين وإن كان ذلك تدريجيًا. ولقد كان أداء جانب العرض في السوق مثيرًا للإعجاب من خلال تنظيم الإنتاج المقصود من جانب أوبك وشركائها، وتنظيم الإنتاج الطبيعي للنفط الصخري وغيره، إلا أنه لا يزال يتوجب علينا الاستعداد لمجابهة التحديات المستقبلية.

يتمثل التحدي الأكثر إلحاحًا في هذه الفترة العصيبة في جائحة كوفيد-19 ومدى تأثيرها على الطلب، إذ لا يمكن للعرض أن ينمو في الوقت الحالي إلا بالسرعة التي يمكن للسوق التعامل معها، بينما يكون الطلب مقيدًا بمستوى النشاط الاقتصادي وحرية التنقل المسموح بها للناس. ورغم أن الناس قد تكيفوا فعليًا مع حقائق فترة الإغلاق، إلا أن العودة إلى أنماط الاستهلاك المعتادة السابقة لن يتحقق إلا بالوصول إلى مستوى معين من مناعة القطيع يعزز الثقة بين المستهلكين. كذلك، قد يؤدي ظهور المزيد من موجات العدوى إلى حدوث عمليات إغلاق إضافية، كما نشهد الآن في المملكة المتحدة ودول أخرى. ولقد افترضنا أن اللقاءات الحالية ستكون فعالة ضد أي طفرات قد تظهر من هذا الفيروس، إلا أن هنالك احتمالية لإفلات هذا الفيروس من أفضل جهودنا المبذولة لمكافحته. وسيكون التحدي الأساسي الذي سيواجه الموردين متمثلًا في اتباع منحنى الطلب أثناء تجفيف المخزونات المتراكمة.

- ومن جانب آخر، فقد تغيرت إستراتيجية أوبك وشركائها إلى الإستراتيجية المرنة المترافقة مع عقد اجتماعات شهرية لضبط الإنتاج بزيادات أصغر، وهو الأمر الذي يتيح للمجموعة تحقيق توازن أكثر فاعلية في السوق مصحوبًا بتعديلات دقيقة، إلا أن هنالك بعض العوامل المجهولة التي ينبغي مراعاتها، على النحو التالي:
- حققت ليبيا نموًا هائلًا في العرض في الربع الرابع من عام 2020، إلا أن من غير المرجح ازدياد وتيرة هذا النمو متجاوزًا مستوياته الحالية.
- ترغب إيران في مضاعفة إنتاجها، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على خطة عمل شاملة مشتركة جديدة وإمكانية رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.
- تشعر فنزويلا بالتفاؤل بشأن تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الرئيس الأمريكي المنتخب بايدن كان واضحًا في أنه سيستمر في تطبيق القيود الحالية المفروضة على فنزويلا وربما يعمل على تعزيزها.
- تعد مشاكل العراق المالية قضية متنامية وقد تشكل عامل ضغط يدفع باتجاه الوصول إلى اتفاق.

تظل الدول غير الأعضاء في أوبك مقيدة بالاقتصاد والاستثمار، وستظل تترجح تحت وطأة الضغوط حتى يعيدها التسعير إلى السوق. وينطبق هذا على صناعة النفط الصخري الأمريكي بصفة خاصة، إذ ستستغرق معدلات الانخفاض الحاد وعمليات الحفر المتراجعة بعض الوقت لاستعادة نموها واستئناف أنشطتها. إلا أن النفط الصخري سيشهد نموًا كبيرًا اعتبارًا من عام 2022، فضلًا عن الجدول الكبير المثار حول كيفية تأثير انخفاض توقعات الأسعار على المدى الطويل وتضاؤل اهتمام المستثمرين على العرض في المستقبل. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن التهديدات الأطول أمداً تتمثل في أن احتمالات الاستثمار الأضعف قد تؤدي إلى نقص المعروض في السوق، مما يهيئ فرصة مؤاتية للنفط الصخري. انظر الافتتاحية، للاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى مراجعة كلمة العدد في نهاية هذا التقرير.

## توقعات العرض

الإضافية التي تدخل السوق مع زيادة مرونة المنتجين في مرحلة الانتعاش غير المؤكدة تماما. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية على هذا النحو، تدابير استثنائية للخفض الطوعي لمليون برميل في اليوم إضافية، رافقه بدء انتعاش حقيقي في الأسعار. ولا شك أن تحقيق التوازن في السوق يمثل هذه الطريقة المدروسة يحقق الاستقرار ويجلب الثقة، وهي العوامل التي كانت مفقودة في السوق في عام 2020. وطالما ظلت مجموعة أوبك متماسكة وتتبع الخطة التي وضعتها لنفسها، فينبغي أن نشهد بيئة أفضل لجميع المنتجين بحلول نهاية 2022.

إمداداتها ستكون محدودة بسبب البنية التحتية للنقل، على الرغم من رفع القيود المفروضة على الإنتاج في شهر ديسمبر. أضف إلى ذلك أن من المحتمل أن يكون المعروض من النفط الصخري ثابتاً لأن الشركات تكون قادرة فقط على الحفاظ على الإنتاج وليس زيادته وتنتظر تحسن الأسعار قبل أن تتمكن من زيادة إنتاجها. وبصرف النظر عن كندا والولايات المتحدة، فإن مراكز النمو البارزة الأخرى تتمثل في البرازيل والنرويج، حيث أضاف كل منهما في عام 2021 إنتاجاً بأكثر من 200 ألف برميل في اليوم، مع استمرارهما في مسارات ما قبل جائحة كوفيد-19. فيما لا تزال بيئة الأسعار بخلاف ذلك غير مواتية لتحقيق نمو حقيقي لهذه الأطراف الفاعلة، خاصة مع مستوى الطاقة الفائضة الرخيصة التي تنتظر التوصيل بشبكة إنتاج أوبك وشركائها.

تعتبر الإستراتيجية الجديدة لضبط السوق من خلال عقد الاجتماعات الشهرية وتعديلات الإنتاج الأصغر بالنسبة لأوبك وشركائها بمثابة الخيار الذكي الذي سيكون أقل ضرراً للسوق، ويسمح بمزيد من الاستيعاب التدريجي للبراميل

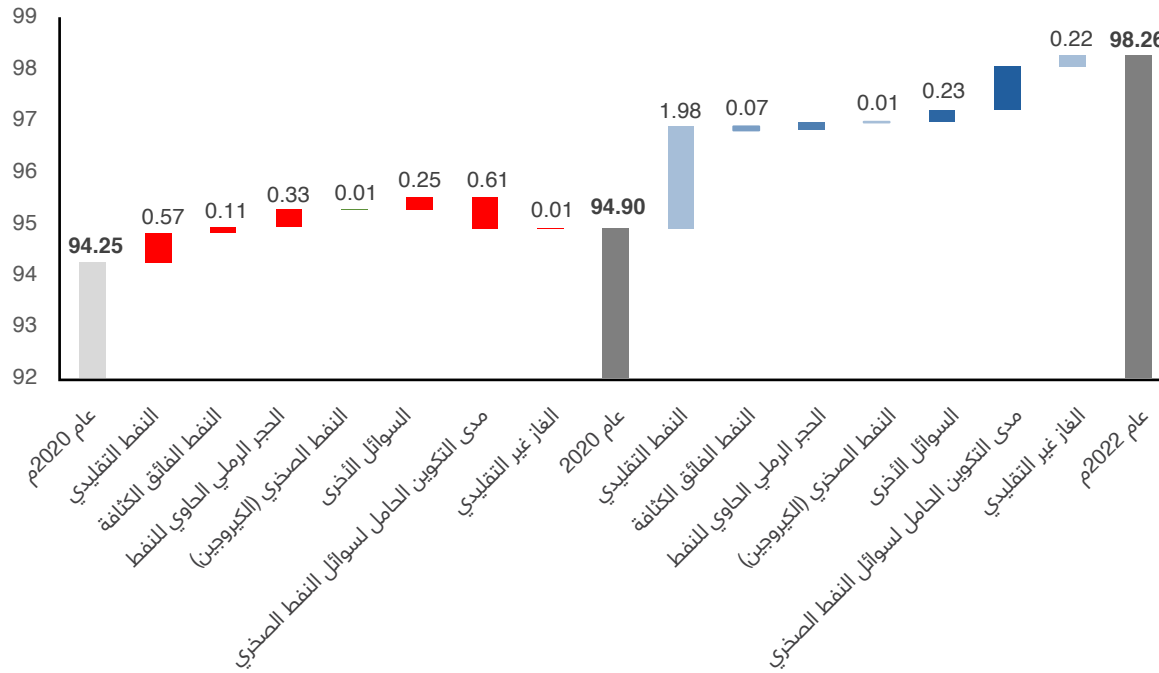
من المتوقع نمو العرض العالمي للسوائل في عام 2021 بنحو 650 ألف برميل في اليوم، حتى يصل إلى 96 مليون برميل في اليوم - وهو ما يعوض جزئياً بعض الخسائر المتكبدة في عام 2020، إلا أنه سيكون أقل بكثير من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي، مما سيسمح بسحب كميات كبيرة من فائض المخزونات العالمية. وسيكون الطلب المحرك الرئيس للدافع لزيادة تتجاوز هذا المستوى. كما ستكون إدارة فيروس كورونا وسلالته الجديدة المتحورة الأكثر قابلية للانتقال وتوزيع اللقاحات أهم محركات الطلب. بينما سيكون التحدي الأساسي بالنسبة للعرض متمثل في تحقيق التوازن في السوق بطريقة منظمة وتدرجية، لا سيما بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تحتفظ بها الآن دول أوبك وشركائها.

أما فيما يتعلق بالأطراف غير الأعضاء في أوبك، فإن من المرجح أن تبقى الأسعار والاقتصاد الأمور تحت السيطرة. وقد انتعشت الرمال النفطية بشكل عام من أدنى مستوياتها في عام 2020، وستشهد تحقيق بعض النمو. إلا أن

## توقعات العرض

ستذهب غالبية الزيادات في العرض لعامي 2021 و2022 لصالح أعضاء أوبك وشركائها في شكل إمدادات تقليدية إلى حد كبير، وسيتراوح هذا النمو ما بين 0.6 و2 مليون برميل في اليوم لعامي 2021 و2022 على التوالي، بينما ستكون مصادر أخرى تعديلات أصغر بكثير. ونجد أن السوائل الصخرية ستتأرجح على نطاق واسع خلال فترة توقعاتنا، مع انخفاض قدره 600 ألف برميل في اليوم في عام 2021 وارتفاع قدره 830 ألف برميل اليوم في عام 2022 مدفوعًا بمعدل تراجع قاعدة الإنتاج الحالية والعودة البطيئة لأنشطة الحفر.

النمو السنوي للمعرض العالمي للسوائل (بملايين البراميل في اليوم، للأعوام 2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

## أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

مصدر قلق متنامي، خاصة وأن الترتيبات الرسمية الجديدة لأوبك وشركائها لا تتضمن إرشادات لما بعد الربع الأول من عام 2021. غير أننا نفترض في نموذجنا أن معدلات الامتثال لا تزال مرتفعة 100% للربع الأول، ولكنها قد تنجرف ببطء إلى النطاق المنخفض 80% خلال فترة التوقعات بالتزامن مع استعادة السوق لتوازنها وتحسن الأسعار. إلا أنه يمكن لأوبك وشركائها بدلاً من ذلك أن يختاروا زيادة الإنتاج بشكل جماعي بما يتجاوز خطتهم الحالية مع تشديد القيود المفروضة على السوق.

كذلك تخطط أوبك وشركاؤها حالياً لإضافة 500 ألف برميل في اليوم من الإنتاج في شهر يناير مع زيادة متواضعة جداً في شهري فبراير ومارس تبلغ 75 ألف برميل في اليوم، بالتزامن مع خفض المملكة العربية السعودية لإنتاجها بمقدار مليون برميل في اليوم إضافية خلال هذه الفترة. وقد تم ترميز هذا السلوك في نموذجنا الذي سيساعد السوق على التوجه نحو التوازن بطريقة تدريجية. إلا أن الكيفية التي يمكن وفقها تخفيف ما تبقى من التخفيضات بعد هذه الفترة لا تزال غير معلومة. من المتوقع تخفيف باقي التخفيضات الطوعية للمملكة العربية السعودية بحلول

مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن من غير المرجح حدوث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه فنزويلا على ضوء تصريحات بايدن بشأن الرئيس الفنزويلي مادورو. غير أننا نلاحظ حدوث بعض التطورات المثيرة للاهتمام في كل من فنزويلا وإيران، إذ تم الإبلاغ عن زيادة الشحنات إلى الصين ومواقع أخرى على الرغم من العقوبات المفروضة على هذين البلدين، لكننا لا نعتقد أن مثل هذه الشحنات الإضافية ستكون جوهرية لتحقيق التوازن العالمي.

كذلك يعتبر الامتثال أمراً آخر بالغ الأهمية، إذ أنه يتبع شكل الجرس المعكوس إلى حد ما نسبة إلى شدة عدم توازن سوق النفط، إذ تكون التخفيضات ضئيلة في ظل الاختلالات الصغيرة، ووجود حافز أقل للغش. أما في حالات الاختلال الكبيرة جداً، فتكون الحاجة إلى تحقيق التوازن في السوق ضرورة قصوى في ظل اليقظة المتزايدة بشأن ما تنتجه كل دولة. إلا أن الحل الوسط يكمن في سوق فيها اختلالات تبلغ بضعة آلاف من البراميل، بحيث يكون عدم الامتثال أمراً يستحق المخاطرة بشأنه. ونظراً لأن السوق في طور الخروج من فترتها الحالية المتمسمة بالاختلالات الشديدة، فإن احتمال حدوث حالات عدم الامتثال يشكل

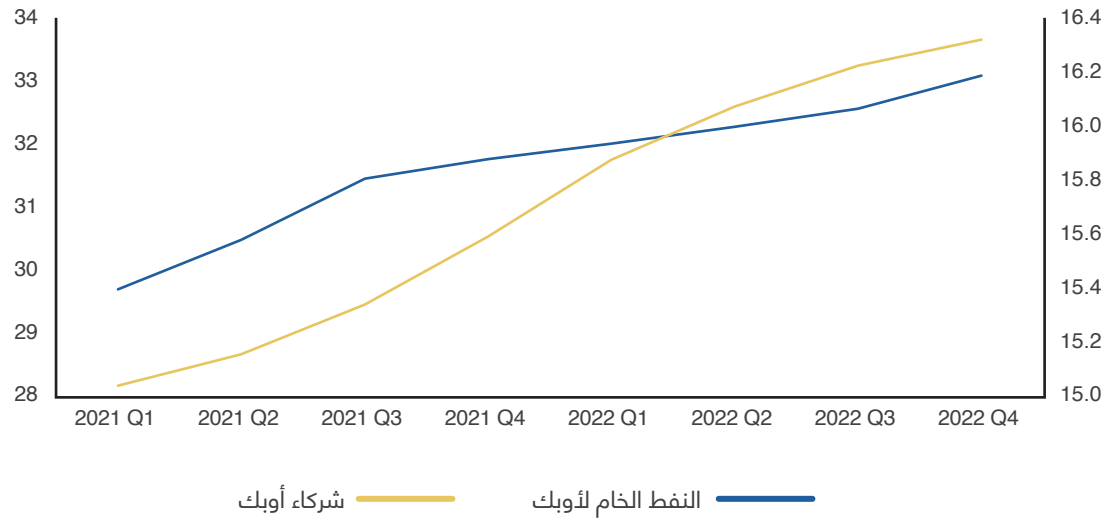
يخضع سلوك أوبك وشركائها للعديد من العوامل مثل عدد الأعضاء المشاركين ومستويات امتثالهم ومستويات التخفيض المستهدفة ومدى استقرار السوق، ولقد خلقت التقلبات التي شهدناها في عام 2020 الظروف المواتية لكبر تخفيضات تم إجراؤها على الإطلاق في تاريخ مجموعة أوبك وأعلى مستويات امتثال شهدناها حتى الآن. إلا أن السؤال المائل الآن يظل مطروحاً، هل بإمكان هذه التدابير المتخذة الصمود أمام العاصفة؟

شهدنا من بين الأعضاء المعفيين في المجموعة، زيادة كبيرة في الإنتاج الليبي، ولكن من المحتمل أن يكون هناك نمو أقل بكثير في المستقبل بعد المكاسب المتأتية من إعادة تشغيل طاقة ليبيا الإنتاجية المعطلة. بينما نجد أن إيران متفائلة بأنها قد تضاعف إنتاجها في عام 2021 إذا ما قامت إدارة الرئيس بايدن القادمة برفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، إلا أن من المرجح أن تستغرق العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وقتاً أطول للتفاوض، فضلاً عن أنها لا تعد أولوية سياسية علياً نظراً للعديد من المسائل الأكثر إلحاحاً على الصعيد المحلي التي يتعين التعامل معها أولاً. كما تبدو فنزويلا متفائلة أيضاً بشأن تحسين علاقاتها



## أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



الربع الثالث من عام 2021، وزيادة أوبك وشركائها لإنتاجهم بمقدار 500 ألف برميل في اليوم. هناك مجال فيما يتجاوز هذه النقطة لزيادة ثابتة في الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم من دون تجاوز منحنى الطلب المتزايد والمحافظة على سعر مستقر نسبيًا، الذي من المحتمل أن يصل إلى مبلغ 60 دولارًا للبرميل.

نتوقع نتيجة لذلك، أن تعود الأمور قريبة للمعتادة بالنسبة لأوبك وشركائها بنهاية عام 2022، مصحوبة بتخفيضات تبلغ 4 مليون برميل في اليوم فقط تظل خاضعة للتغيرات في المخزونات.

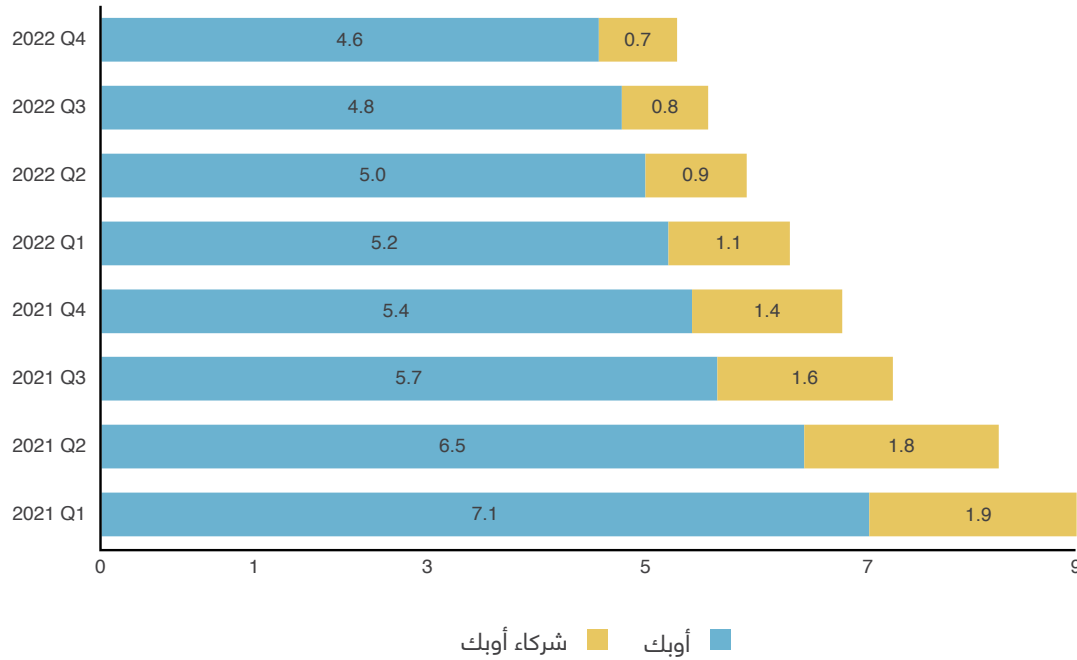
المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

## التغيرات في عرض أوبك وشركائها لعامي 2020 و2021 (ألف برميل في اليوم)

	2021	2022
Mexico	-107.57	-33.09
South Sudan	-3.24	9.41
Equatorial Guinea	-19.22	-17.78
Brunei	14.01	5.33
Sudan	12.22	-1.64
Bahrain	4.36	8.36
Gabon	-8.28	-4.61
Oman	44.63	47.75
Congo	-27.09	-17.63
Malaysia	53.79	50.14
Azerbaijan	7.86	26.34
Nigeria	-49.07	-12.79
Kazakhstan	-39.46	63.72
Algeria	-16.54	47.42
Angola	14.28	-116.67
Kuwait	-88.09	126.02
Venezuela	40.78	48.80
Iran	8.46	298.03
UAE	-139.58	142.13
Saudi Arabia	-213.05	868.50
Iraq	-79.05	243.35
Libya	725.04	120.05
Russia	-0.96	569.95
<b>OPEC</b>	148.58	1724.83
<b>OPEC Partners</b>	-14.36	746.26
<b>OPEC+ TOTAL</b>	134.22	2471.09

## الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

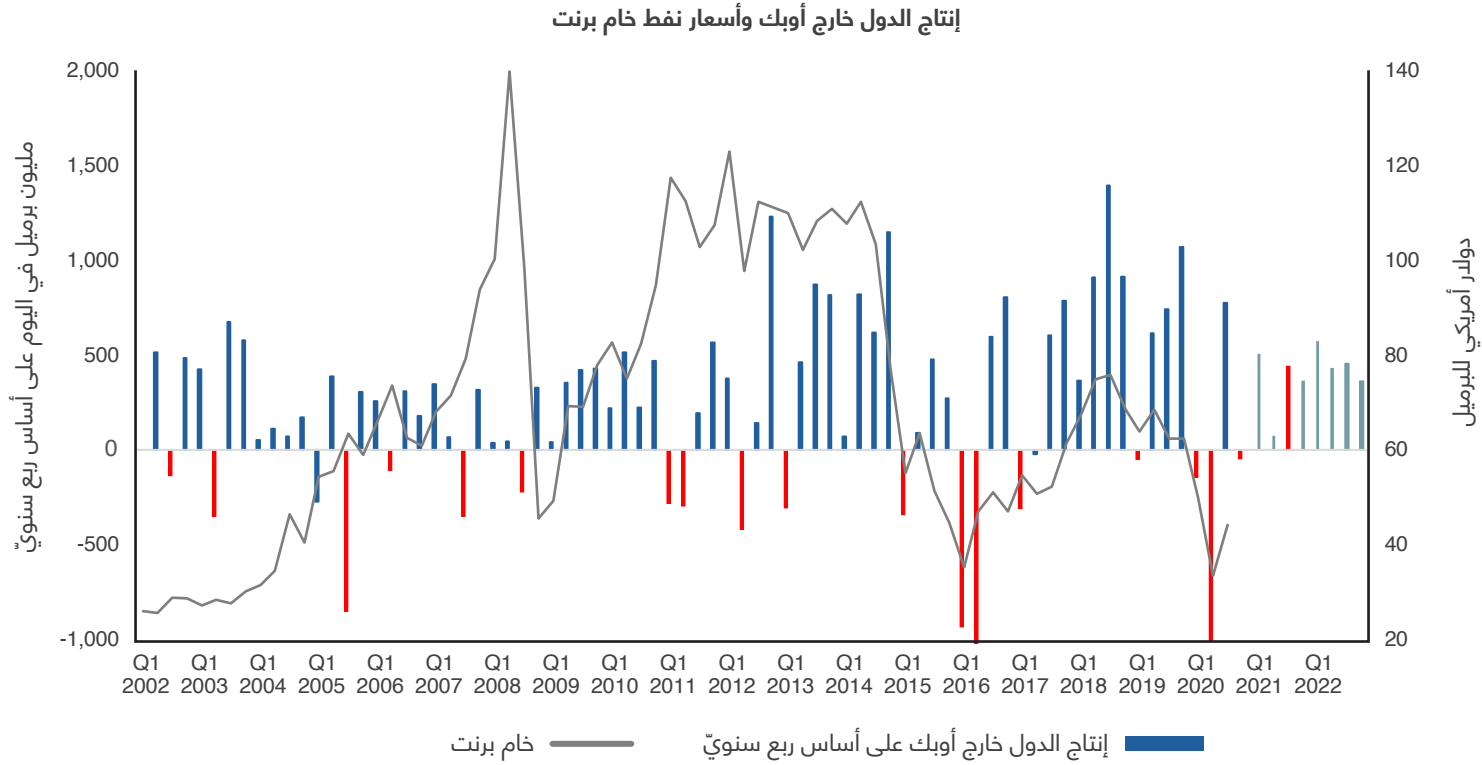
ملاحظة: يستند تعريف الطاقة الإنتاجية المُحدّث المقصود هنا إلى القدرة الفنية لكل دولة عضو على الإنتاج بالسعر الحالي مقابل إنتاجها المتوقع بموجب التخفيضات المستهدفة لأوبك وشركائها، بما فيها الطاقة الإنتاجية المعلنة للمملكة العربية السعودية التي تبلغ 1.5 مليون برميل في اليوم.

ستتبع الطاقة الفائضة لأوبك وشركائها مستويات خفض المقررة للتخفيضات بمرور الوقت، إذ إن من المفترض أن يتم تخفيف التخفيضات الطوعية للمملكة العربية السعودية خلال الربعين المقبلين، بينما سيبدأ الأعضاء الآخرون في تخفيف التخفيضات بمقدار 500 ألف برميل في اليوم حتى نهاية فترة التوقعات. وينبغي لهذا الإجراء أن يؤدي إلى زيادة مستويات الطاقة الفائضة إلى حوالي 4.6 مليون برميل في اليوم بالنسبة لأوبك و0.7 مليون برميل في اليوم لشركائها.

ومع ذلك قد تسمح الاجتماعات الشهرية الجديدة لأوبك من الناحية العملية بإجراء تخفيضات أو زيادات أكثر ديناميكية في الإنتاج، إذ تعد التغييرات في الطلب بمثابة المجهول الكبير رغم أن مجموعة أوبك تستعد لمواجهة أيّ تحولات غير متوقعة. غير أن المجموعة أكدت مجدداً في بيانها الأخير الصادر بتاريخ 5 يناير الحاجة إلى إزالة 2 مليون برميل في اليوم من هذه التخفيضات. ويمكن للتعدلات الدقيقة على أساس منتظم أن تؤدي إلى حدوث تغيير أكثر تحكماً في مستويات الإنتاج والطاقة الفائضة خلال الربع الثمانية التالية إذا كان الأعضاء قادرين على المحافظة على الانضباط.

تتمثل الإستراتيجية المثالية التي قد تحدث في متابعة منحنى الطلب عن كثب (من الأعلى أو الأسفل) مع وجود عجز كافي في الإنتاج لضمان التخفيف المستمر للمخزونات المتراكمة. غير أن هنالك قيود عملية على هذا النهج تتضمن التأخيرات والقياس، ولكن لا يوجد جانب سلبي لاستخدام الضبط الدقيق للإمدادات. وسيكون أيّ شيء يؤدي للحد من التقلبات موضع ترحيب كبير بعد عام 2020 المُنهك الذي عبرناه جميعاً.

## الدول خارج منظمة أوبك وشركائها

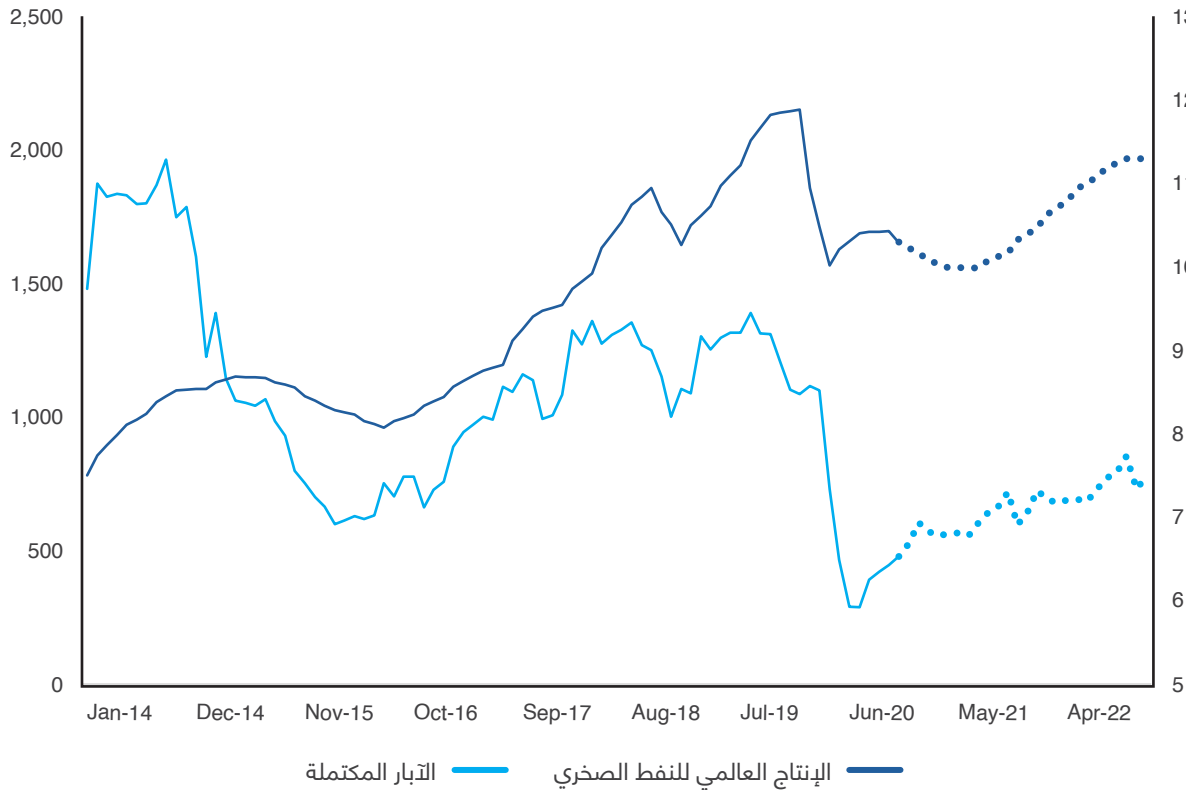


### النمو خارج دول أوبك وشركائها:

- من المتوقع انخفاض المعروض من النفط المحكم في عام 2021 بمقدار 600 ألف برميل في اليوم، وتراجع سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 20 ألف برميل في اليوم، بينما سترتفع الرمال النفطية بمقدار 330 ألف برميل في اليوم.
- ستشهد توقعات النفط الصخري في عام 2022، انتعاشاً قدره 830 ألف برميل في اليوم، بالتزامن مع نمو سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 220 ألف برميل في اليوم، ونمو الرمال النفطية بمقدار 150 ألف برميل في اليوم.
- ستكون السمات الرئيسية لمرحلة إنتاج الدول خارج أوبك وشركائها للربع الثمانية القادمة بمثابة قصة تحكي عن المثابرة وحسن التخطيط. وسيتحكم المنتجون في تكاليف وتنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ ومراقبة أوبك وشركائها والإشارات السعرية.

## النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

انخفاض نشاط الحفر الشهري في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ارتفاع إنتاج النفط الصخري على مستوى العالم (مليون برميل في اليوم)



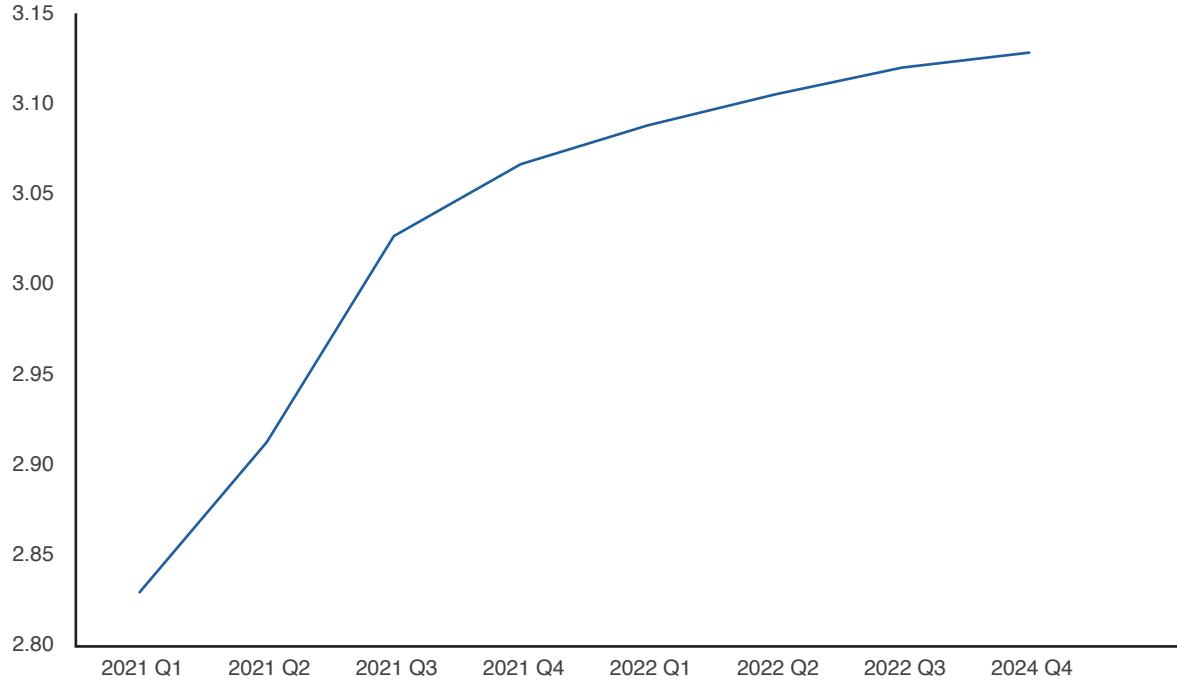
المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

تتجه الأسعار نحو النطاق المقبول بالتزامن مع انتهاء الانتخابات الأمريكية، بينما يمر النفط الصخري بفترة من التعافي والتعشيق الممل إلى حد ما. وعادت الطاقة الإنتاجية المتوقفة في وقت الإغلاق للعمل من جديد، فضلا عن العودة البطيئة لأنشطة الحفر، إلا أن الكثير من الأضرار لحقت بالصناعة في عام 2020. وتجري حاليا عمليات خفض التكاليف والاندماج المعتادة، مع تحسينات رئيسية في الدمج واقتصاديات التوسع الحجمي، رغم أن الأسعار لا تزال منخفضة للغاية لدفع النمو الهائل الذي شهدته السنوات الأخيرة. لقد تعطلت الحركة المستمرة لعمليات الإنتاج وأنشطة الحفر والاستثمار، ولقد مر علينا ما يقرب من العام من دون استهلاك آبار جديدة مما أتاح خفض معدل المعروض من النفط الصخري لخفض الإنتاج بشكل حاد. ونتوقع أن يكون الإنتاج في عام 2021 ثابتاً ومنخفضاً وأن ينتعش في عام 2022.

كذلك نلاحظ من زاوية غير تقنية، أن النفط الصخري يفقد بريقه الذي كان يتمتع به في السابق باعتباره سلعة عالية القيمة تمتاز بأساليب إنتاج عالية التقنية. إذ إن ضعف عائدات المستثمرين وتزايد المخاطر الناشئة من اللوائح البيئية في سوق مليئة بالقدرة الفائضة، لا تدفع بالثقة في هذه الصناعة على المدى القريب. ورغم ذلك، وبعد فترة توقعاتنا، فإن هنالك إشارات تحذيرية تشير إلى أن قلة الاستثمار في عام 2020 قد يكون لها تأثير طويل المدى (راجع كلمة العدد)، مما يعرض السوق لخطر أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل. بينما تتمثل أعظم قوة للنفط الصخري في سرعة إنتاجه، وإذا فشل المنتجون الآخرون في الاستعداد لمستقبل يفوق فيه الطلب العرض، فسيكون النفط الصخري جاهزاً للتدخل بالنظر إلى حوافز السعر والاستثمار المناسبة.

## النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

الرمال النفطية (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، يناير 2021م.

يبدو أن الرمال النفطية قد تعافت تقريبًا إلى مستوياتها السابقة وتتطلع إلى تجاوز تلك الحواجز في الفترة ما بين عامي 2021 و2022. وقد حدث الكثير من عمليات إعادة الهيكلة في كندا في أعقاب عام 2020، مصحوبة بخفض التكاليف وموجة من عمليات الدمج والاستحواذ لزيادة الكفاءة وتثبيت مكانة هذه الصناعة لتحقيق الأرباح في نهاية المطاف. في حين أن البعض يشعرون بالقلق بشأن المستقبل طويل الأجل للرمال النفطية بسبب تنامي المخاوف البيئية، إلا أن هذا لم يعق المستثمرين المنتهزين الذين اجتذبتهم العائدات الثابتة للرمال النفطية مقارنة بالنفط الصخري.

من جانب آخر، فإن هنالك احتمال كبير ونحن نتجه نحو نهاية فترة توقعاتنا بأن يتم الانتهاء من مشروع توسعة خط أنابيب (Trans Mountain) في كولومبيا البريطانية، الذي يعد تطوراً بالغ الأهمية من شأنه تنويع السوق للمنتجين الكنديين خارج الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الآسيوي المتنامي، وبخاصة السوق الصيني. ولقد تعرض هذا المشروع لبعض الانتكاسات، حيث أدى حادث مؤخرًا إلى توقف أعمال البناء فضلًا عن بعض الاحتجاجات المستمرة التي تهدد الجدول الزمني لاستكمالها. ورغم ذلك، يبدو أنه سيكون جاهزًا في عام 2022. هذا إلى جانب خطوط أنابيب أخرى محتملة.

## السيناريوهات المحتملة للمخاطر، ديسمبر 2020

Risk category	Item	Supply/ demand	Impact (Kb/d)	2021	2022	2023
Producer supply risks	OPEC compliance	Supply				
	Libya remains exempt	Supply	↓ 50 - 100			
	Shale rebound	Supply	↓ 0 - 120			
	Lifting Iran sanctions	Supply	↑ 0 - 210			
	Brazil's production growth	Supply	↑ 0 - 100			
	Venezuela's production rebound	Supply	↑ 0 - 160			
	Major conflict	Supply				
Demand risks	Prolonged economic crisis	Demand	↓ 300 - 1500			
	50% global population vaccinated	Demand	↑ 300 - 700			
	Transport behavioral changes	Demand	↓ 400 - 500			
	IMO sulfur regulations	Demand	↓ 0 - 150			
Air travel resuming 2019 levels in 2021	No	94%				
Stimulus packages continue through 2021	Yes	94%				
Strengthening U.S. dollar	No	77%				
Oil prices averaging \$50/b in 2021-2022	Yes	55%				

The results are based on a survey conducted biannually

يُجري مسح تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على أساس نصف سنوي، ولد تزال النتائج التي تم التوصل إليها في الربع الأخير سارية.

تعتمد فئات المخاطر الخاصة بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على الأحداث الجارية التي تؤثر على صناعة النفط. إذ تستخدم هذه التنبؤات جدول المخاطر أدناه لتقدير الآثار المحتملة، مع مراعاة مكونين، هما: احتمال وقوعها وأثرها.

**احتمال الحدوث:** يوضح الرسم البياني المُظلل أعلى يمين الجدول احتمالية حدوث الخطر (كلما كان التظليل أعمق زاد احتمال حدوثه).

**التأثير:** يتم حساب التأثير كنسبة مئوية من الصادرات - غالبًا ما يكون العرض المحلي محميًا - أو يتم تقديره في نموذج الطلب من خلال مضاعفة أو تغيير الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمخاطر العرض، فإننا نقوم بمضاعفة احتمالية الحدوث والتأثير المحتمل.

وفيما يتعلق بمخاطر الطلب، يقوم النموذج بأمرين، إما فحص الحوادث التاريخية كمضاعفات ثم تطبيق استجابة مشابهة للطلب المستقبلي، أو تقدير التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهه من خلال النموذج عبر التغييرات في المتغيرات الخارجية، لتحديد الآثار المترتبة على طلب النفط في المستقبل.

## الرصد في عامي 2021 و2022م

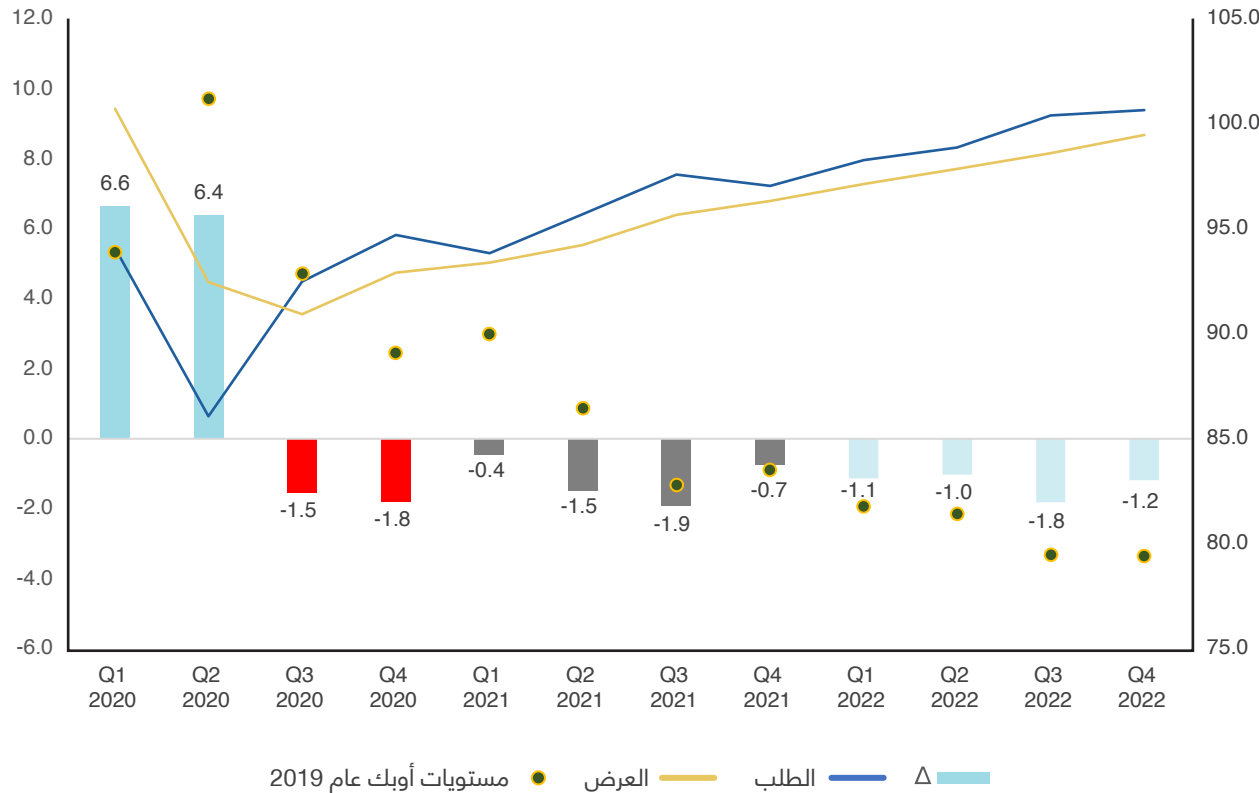
2021. بينما تشير أعداد الحفارات المنخفضة الحالية إلى صورة إنتاج ثابتة إلى متناقصة في الوقت الحالي.

كذلك نتوقع أن يأتي معظم النمو في العرض من أوبك وشركائها، حيث سيكافح إنتاج النفط الصخري طوال عام

أبان تقييمنا أن من المرجح أن تظل السوق في حالة عجز على مدار الأرباع الثمانية القادمة، على افتراض أن أعضاء أوبك وشركاءها يمثلون لتخفيضاتها المقررة، ويتبعون منحى الطلب بطريقة تدريجية ومنضبطة. غير أن هذه التوقعات ستتوقف بدرجة كبيرة على مدى نجاح تدابير احتواء الفيروس بالإضافة إلى استمرار برامج التحفيز الاقتصادي. ونفترض كما ذكرنا سابقًا، أن تأثير السلالة الجديدة المتحورة لكوفيد-19 سيكون قيد السيطرة بحلول نهاية شهر أبريل من عام 2021 دون حدوث أي موجات أو طفرات أخرى للفيروس.

تشير اتجاهات العرض والطلب هذه إلى أنه سيكون هناك متوسط سحب عالمي من المخزونات في عام 2021 يبلغ 1.1 مليون برميل في اليوم و1.3 مليون برميل في اليوم في عام 2022. ومع ذلك، فإننا نتوقع فائضًا قصير الأجل للربع الأول من عام 2021 يبلغ 800 ألف برميل في اليوم، وتراجع في الأرباع السبعة المتبقية يتراوح ما بين 0.1-1.8 مليون برميل في اليوم. إذ أدت التخفيضات الأخيرة من أوبك وشركائها إلى تحويل فائض هذا الربع إلى عجز قدره 400 ألف برميل في اليوم. وقد تتعثر معدلات الامتثال لأوبك وشركائها إذا تحسنت الأسعار واختبرت الحقائق المالية عزيمة بعض الأعضاء، مما يتيح لنا تحولاً في الإستراتيجية نحو الحصول على حصة استباقية في السوق من النفط الصخري والمنتجين الآخرين، لكنه في الوقت نفسه سيحد من أي حركة تصاعدية في الأسعار.

التوازن الفصلي للعرض والطلب، مليون برميل في اليوم، الفصلين الرابع من عام 2019 والثالث لعام 2021





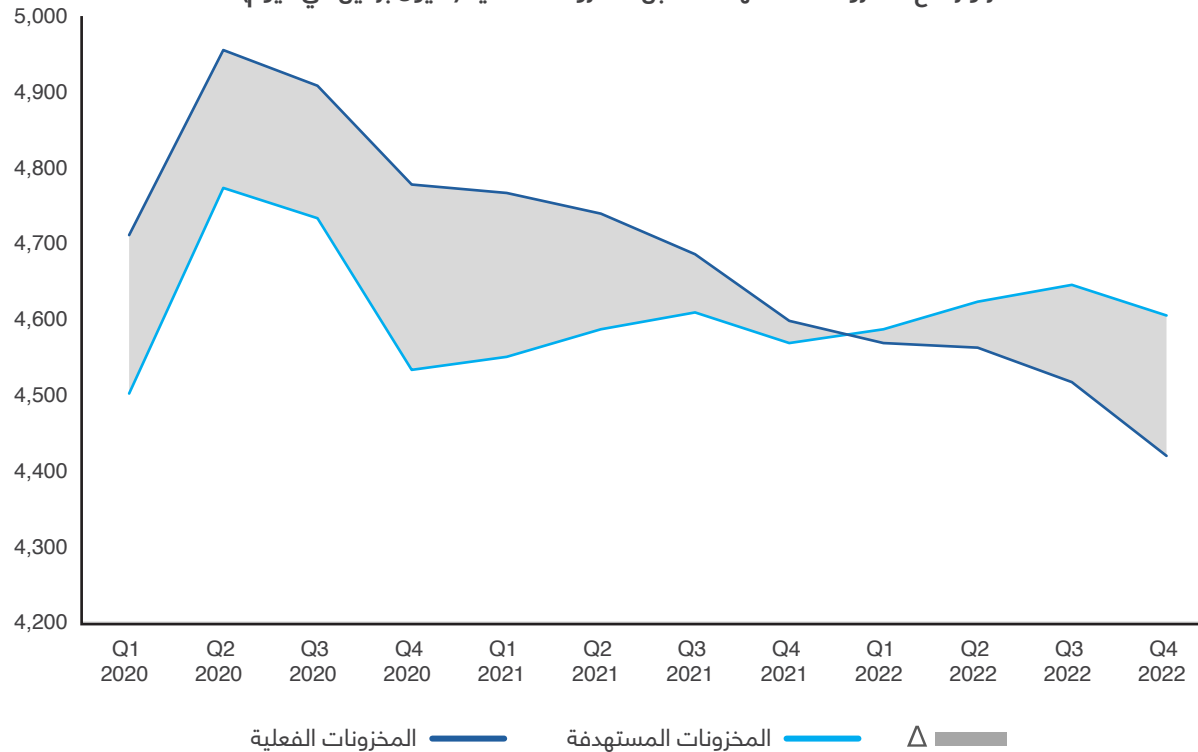
## قواعد أسعار المخزونات

غير أننا نجد بالنظر إلى افتراضاتنا الحالية، أن بيئة مواتية للأسعار تنشأ حال الانتعاش التدريجي للطلب بينما تحافظ أوبك وشركاؤها على تخفيضاتها في ظل الركود الذي يصيب النفط الصخري. هذا، مع احتمال أن تتجاوز أسعار خام برنت التقديرات الحالية للمنحنى الآجل بدرجة كبيرة. ويعزى هذا في ظل الظروف الراهنة إلى أن عمليات سحب المخزونات قد تتجاوز تراكم المعروض لعام 2020. غير أن هذه الأرقام ستعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الامتثال وكذلك على مسار أوبك وشركائها بعد شهر أبريل 2021.

مما لا شك فيه أن مستويات المخزونات ستؤثر بصفة رئيسة في تحركات الأسعار في الأرباع القادمة. لذا، نتوقع بالنظر إلى التخفيضات الجديدة التي أجرتها أوبك وشركاؤها تحفيفاً ثابتاً للمخزونات خلال الأرباع الثمانية القادمة. كما أن من المتوقع وفقاً لهذه الافتراضات تراجع عمليات سحب المخزونات المستمرة إلى معدلات أقل من المخزونات المستهدفة بحلول نهاية عام 2021.

يقدر نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) انخفاض المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2021 بمقدار 56 مليون برميل، وارتفاعها في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل بالتزامن مع عودة السوق إلى أوضاع أقرب لئوضاعها الاعتيادية. من ناحية أخرى، من المتوقع انخفاض المخزونات الحقيقية في عام 2021 بمقدار 141 مليون برميل، ومن ثم تعاود الانخفاض في عام 2022 بمقدار 180 مليون مليار أخرى لاستمرار الطلب في تجاوز العرض.

انحسار وارتفاع المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية (مليون برميل في اليوم)



## قواعد أسعار نفط برنت

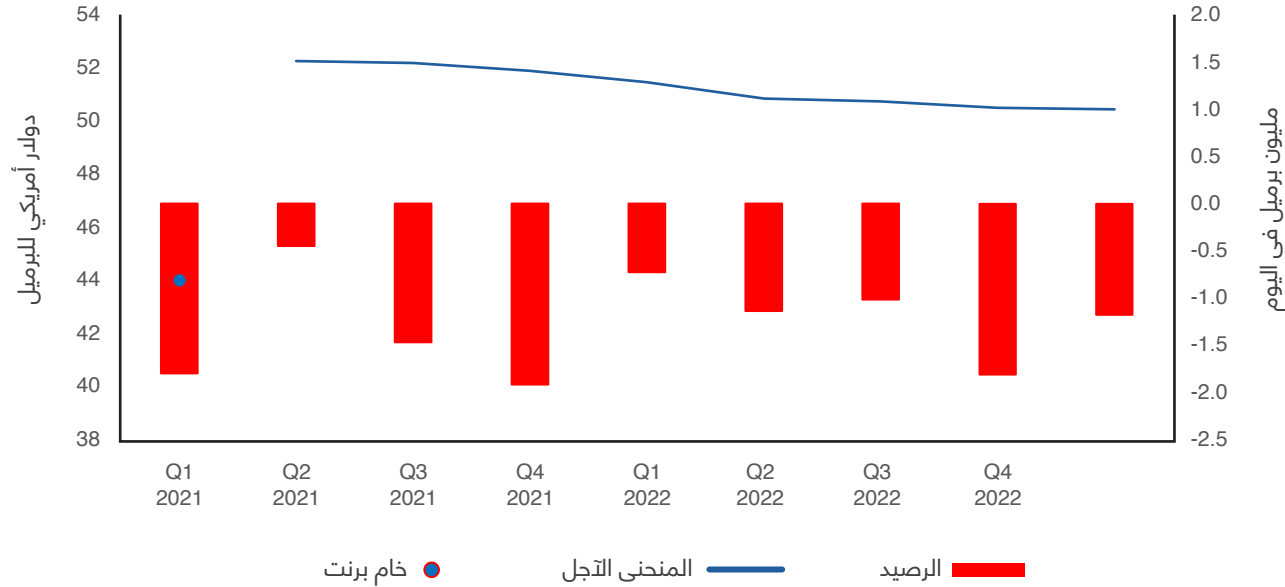
عام 2022	عام 2021	دولار أمريكي للبرميل
54.55	49.42	بلومبيرغ
54.00	52.00	اتجاهات الأسواق

الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2021	دولار أمريكي للبرميل
			53.55	52.39	50.84	49.28	47.78	بلومبيرغ
53.00	55.00	56.00	53.00	53.00	49.00	49.00	44.00	اتجاهات الأسواق

المصدر: بلومبيرغ، 27 ديسمبر 2020

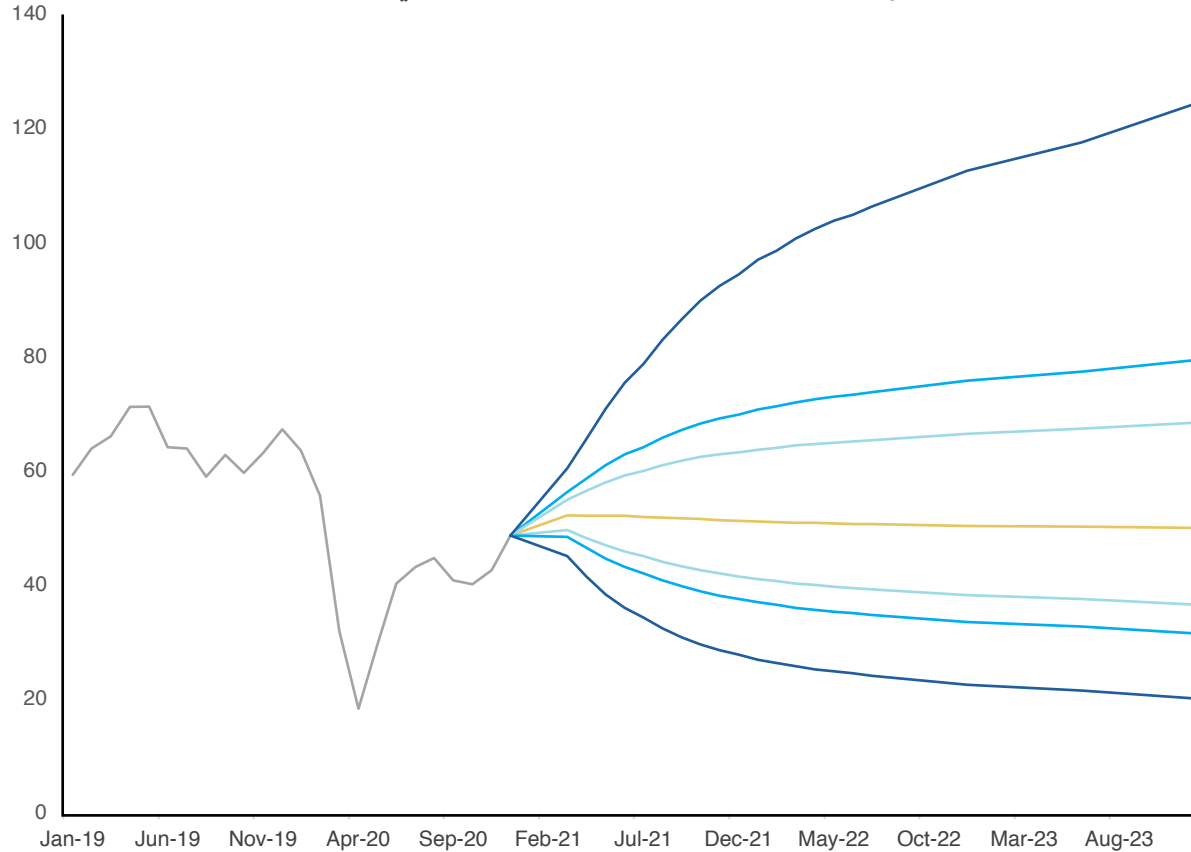
\* يستند الشعور السائد في السوق إلى بيانات التنبؤات المتاحة للجمهور.

## توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط لنفط برنت مقابل الأرصدة والمنحنى الآجل



## قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

سعر خام برنت وفواصل الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي / للبرميل)



فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (50%)  
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (68%)  
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (95%)

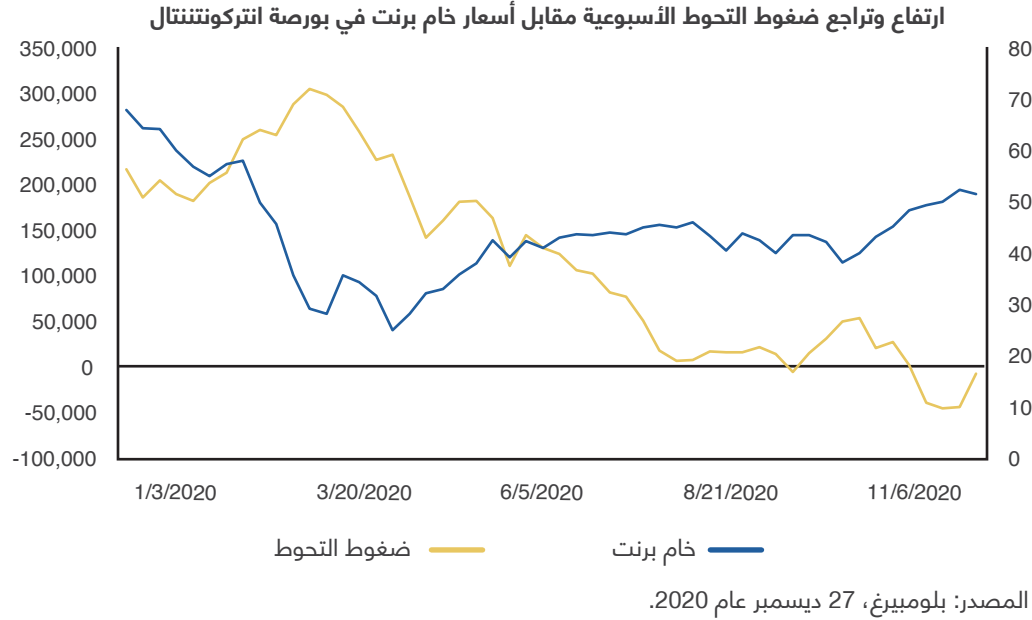
سعر العقود الآجلة لنتف برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي/ للبرميل)  
 سعر التسليم الفوري لنتف برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي/ للبرميل)

يوضح الرسم البياني فترات الثقة المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود خيارات النقود (عقود خيارات يتساوى فيها سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد).

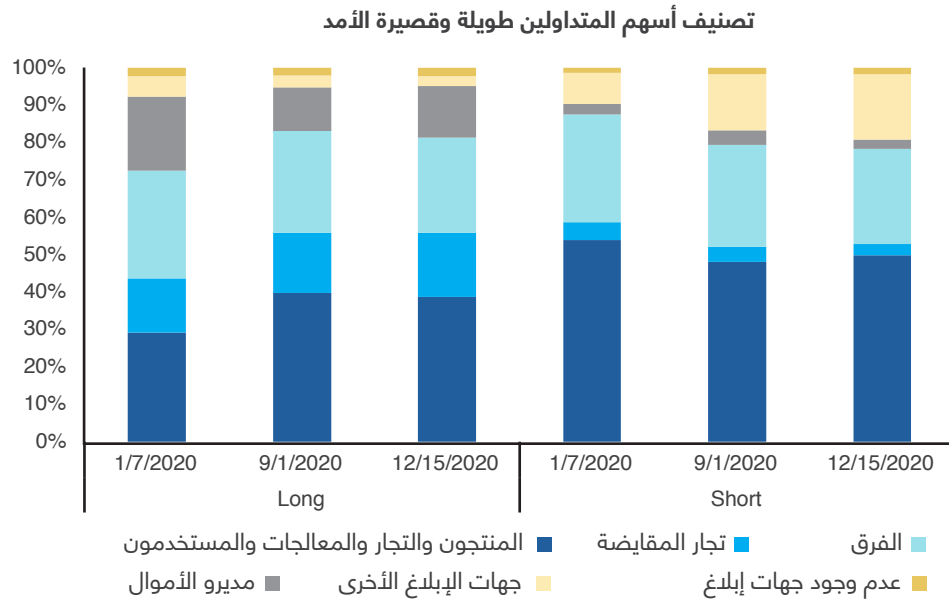
تمثل الرسوم البيانية الحدود المحسوبة بفواصل الثقة بنسب تتفاوت ما بين 50% و68% و95%.

## قواعد أسعار الأسواق

**ضغط التحوط (HP):** يوضح الرسم البياني سعر التسوية ل خام برنت مقابل ضغط التحوط، إذ يعتبر ضغط التحوط مقياساً للمراكز التجارية المالية القصيرة الصافية - المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون - بالنسبة إلى المراكز الطويلة الصافية للأموال المدارة. كما أنه يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحوطات السوق، بينما تشير حقيقة استمرار انخفاض ضغط التحوط في أوائل شهر نوفمبر إلى أن السوق كانت أكثر تفاؤلاً بشأن ارتفاع الأسعار. ورغم ذلك، ونظرًا للتطورات الأخيرة في أوائل شهر ديسمبر، فإننا نلاحظ أن ضغط التحوط بدأ في الارتفاع، مما يعكس المخاوف بشأن الأخبار الأخيرة المتواترة بشأن ظهور السلالة الجديدة من فيروس كوفيد-19 وتدني أسعار برنت.



**تصنيف أسهم المتداولين:** نظرًا لعدم تقلص مقايضات التحوط القصيرة في شهر يناير 2020، قام مديرو الأموال بملء الفراغ الذي تم إنشاؤه عن طريق تقليل تجار المبادلة لعمليات شراء المقايضات طويلة الأمد الناجم عن تراجع مقايضات تجار المبادلة. ولقد شهد الربع الرابع من عام 2020، ركوداً نسبياً في المراكز قصيرة الأمد مقارنة بالربع الثالث من ذات العام، متزامناً كذلك مع ركود مراكز الشراء طويلة الأمد. ورغم ذلك، فقد زادت عمليات الشراء طويلة الأمد التي يقوم بها مديرو الأموال وجهات من غير المراسلين، مما يعكس التفاؤل المحيط بارتفاع الأسعار. كما أننا علاوة على ذلك، نتوقع أن زيادة تدريجية لمراكز الشراء طويلة الأمد لمديري الأموال بالتزامن مع استمرار ارتفاع الأسعار.



## قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع وانحسار المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل أسعار خام برنت وفقاً لبورصة انتركونتيننتال



استمر مؤشر الدولار الأمريكي في التراجع منذ شهر مارس 2020، بينما استمر سعر خام برنت في الارتفاع. لذا، وإذا استمر تراجع الدولار الأمريكي، فإننا نقدر ارتفاع الطلب على النفط حيث يستمر النفط في الانخفاض من حيث قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى.

المصدر: بلومبرغ، 27 ديسمبر 2020.

## كلمة العدد الافتتاحية: أين الاستثمار؟

يثير الانخفاض في الاستثمارات والنفقات الرأسمالية الأولية - النفقات الرأسمالية - في قطاع النفط والغاز مخاوف بشأن جائحة كوفيد-19. وفقاً لشركة ريسنارد، قامت شركات النفط والغاز في عام 2020 بخفض نفقاتها الرأسمالية بنحو 30%، وقد كانت هذه التخفيضات أعمق من تلك التي حدثت خلال أزمة الأسعار التي شهدناها في عام 2014. بينما يفترض تقرير صادر عن المنتدى الدولي للطاقة (IEF) ومجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) حدوث انخفاض إضافي بنسبة 20% في النفقات الرأسمالية لهذا العام.

كذلك كانت تخفيضات الاستثمارات الرأسمالية في عام 2020 أعمق من تخفيضات الاستثمار في التنقيب عن النفط التقليدي وإنتاجه في عام 2004. ووفقاً لـ (Goldman Sachs)، وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في الاستثمارات الأولية (استكشاف النفط الثقيل في البر وعمليات التنقيب عن النفط في المياه العميقة) في عام 2004، إلا أن شركات النفط قررت خفض النفقات الرأسمالية في حقول النفط التقليدية بأكثر من 50%، مصحوبة بانخفاض إضافي في عام 2005. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاستعادة الاستثمارات التقليدية الأولية في عام 2006، إلا أننا نلاحظ أن انخفاض الاستثمارات وتراجع الأسعار في عام 2004 أديا إلى ارتفاع أسعار النفط بدرجة ملحوظة في شهر أغسطس من عام 2008. ومن الجلي أن الوضع اليوم مختلف تماماً، إذ كانت أسعار النفط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدعومة بنمو سريع في الطلب ومدفوعة في الغالب بالتنمية الاقتصادية السريعة في الصين.

أما اليوم، فتواجه السوق حقائق جد مختلفة. إذ أدى تباطؤ نمو الطلب على النفط والمخاوف المتعلقة بالمناخ في العديد من المناطق إلى إضعاف حماس مستثمري الوقود الأحفوري. وتقوم مؤسسة روكفيلر والمستثمرون المؤسسون الآخرون بسحب كامل استثماراتهم في الوقود الأحفوري، ويتحول تركيز هؤلاء المستثمرين المؤسسيين إلى استثمارات الطاقة البديلة، بينما لا يزال أولئك المهتمون بالنفط والغاز يطالبون بالشفافية في الإبلاغ عن الانبعاثات ومدى تأهب الشركات للتحوّل في مجال الطاقة.

يدفع التحول في مجال الطاقة شركات النفط الكبرى إلى التصدي لتغير المناخ، وتملي علينا التجربة خلال فترات الانكماش المالي العالمي، أن هنالك تباطؤاً في الاستثمار في إزالة الكربون والتقنيات الجديدة. ومع ذلك، وخلال أزمة عام 2020، نجد أن حصة مصادر الطاقة المتجددة تضاعفت كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الرأسمالية لشركات النفط الأوروبية الكبرى (شركة بريتش بتروليوم "BP" وشركة إكوينور "Equinor" وشركة توتال "Total" وشركة شل "Shell" وشركة النفط الإيطالية "إيني/ENI" وشركة ريبسول "Repsol" وشركة غالب "Galp") ثلاث مرات تقريباً مقارنة بمستوياتها لعام 2019 (Goldman Sachs). إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن الشركات قد زادت من نفقاتها الرأسمالية في مصادر الطاقة المتجددة، ولكنه يعكس كيف أن صناعة النفط تحدد أولويات استثماراتها في الأوقات الصعبة، بإجراء تخفيضات مفاجئة للنفط والغاز وبعض التخفيضات في استثمارات الطاقة المتجددة. غير أن هنالك استثناء واحداً لهذا المبدأ: إذ أن بعض شركات النفط الوطنية التي تركز

على النفط والغاز فقط، تعتبر فترات الركود والانكماش بمثابة فرصة للاستثمار، وذلك لأن تكاليف التطوير في هذه الفترة تكون أرخص وهي تنطوي على توقعات مستقبلية أطول أمداً (على سبيل المثال: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وخلافهما).

غير أنّ الانخفاض الحالي في الاستثمار الرأسمالي في النفط والغاز يثير مخاوف جديدة، إذ يشير تحليل المنتدى الدولي للطاقة (IEF) إلى أنه ينبغي أن ترتفع استثمارات التنقيب عن النفط والغاز سنوياً بنسبة تزيد عن 25% متجاوزة مستوياتها لعام 2020 على مدى السنوات الثلاث المقبلة لتجنب حدوث أزمة. وهنالك حاجة إلى استثمارات أعلى بدرجة كبيرة بحلول نهاية العقد لتجنب عجز العرض على المدى الطويل. كما أن المستويات الحالية للاستثمار - حتى في ظل سيناريوهات انخفاض الطلب على النفط - ستؤدي إلى حدوث عجز كبير في السوق. أضف إلى ذلك، احتمال استمرار الطلب على النفط في النمو على النحو المذكور في توقعات أوبك الأخيرة طويلة الأمد. كذلك يقدر المنتدى الدولي للطاقة أن "كل دولار يتم اقتطاعه اليوم من النفقات الرأسمالية، سيكون له تأثير مضاعف من حيث تقليل النشاط مقارنة بالتخفيضات التي أجريت في أعقاب انخفاض الأسعار في عام 2014". أو بعبارة أخرى، أن من المرجح أن يستغرق تعافي السوق من تراجع الاستثمارات وعدم الاستقرار وقتاً أطول مما كان عليه في الأزمات السابقة، وأن يكون أكثر تكلفة بسبب تباطؤ نمو الطلب والانتعاش المتواضع في أسعار النفط. إلا أن مستويات الإنتاج ستعود إلى مستوياتها في عام 2019، رغم أن إنتاج النفط التقليدي الجديد للدم

## كلمة العدد الافتتاحية: أين الاستثمار؟

لتلبية نمو الطلب المحتمل يحتاج إلى استثمارات جديدة، وهو الأمر الذي لا يتم النظر فيه حاليًا.

من ناحية أخرى فإننا لسنا متأكدين تماما من الكيفية التي ستفاعل بها شركات النفط التي ليس لديها خطط لتوسيع طاقتها الإنتاجية في سوق تعاني نقصا في الإمدادات. فيما تتطلب الاستثمارات الأولية التقليدية تخطيطاً طويل الأمد ولا يمكن حلها على الفور، فإن توسيع الطاقة الإنتاجية يعتمد على الاكتشافات الجديدة الحالية لإمداد السوق في المستقبل. كما أن الاستثمارات غير الملائمة ستؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار في السوق وارتفاع أسعار النفط والغاز والاضطرابات الاقتصادية العالمية. لذا، ينبغي أن يحقق الاستثمار النمو بدءاً من اليوم على الأقل من أجل تحسين العوائد المستقبلية، إن لم يكن من أجل تحقيق الاستقرار في السوق.



الملحق



## الطلب العالمي على النفط، 2021-2022 (مليون برميل في اليوم)

		2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	
Americas	OECD	United States	18.6	18.7	19.1	19.7	19.9	19.4	20.1	20.2	20.6	20.7	20.4
		Canada	2.5	2.5	2.3	2.4	2.3	2.4	2.5	2.5	2.6	2.6	2.5
		Mexico	1.7	1.7	1.8	1.9	1.9	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
		Chile	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
		<b>Total</b>	<b>23.1</b>	<b>23.3</b>	<b>23.6</b>	<b>24.4</b>	<b>24.6</b>	<b>24.0</b>	<b>24.9</b>	<b>25.0</b>	<b>25.5</b>	<b>25.6</b>	<b>25.2</b>
	Non-OECD	Argentina	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
		Brazil	2.9	2.9	3.0	3.2	3.3	3.1	3.1	3.1	3.2	3.1	3.1
		Venezuela	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
		RO Latin America	2.0	2.0	2.2	2.2	2.3	2.2	2.2	2.3	2.4	2.3	2.3
		<b>Total</b>	<b>5.8</b>	<b>5.8</b>	<b>6.2</b>	<b>6.4</b>	<b>6.5</b>	<b>6.2</b>	<b>6.3</b>	<b>6.5</b>	<b>6.5</b>	<b>6.5</b>	<b>6.4</b>
<b>Total Americas</b>		<b>28.9</b>	<b>29.1</b>	<b>29.7</b>	<b>30.8</b>	<b>31.1</b>	<b>30.2</b>	<b>31.2</b>	<b>31.4</b>	<b>32.0</b>	<b>32.1</b>	<b>31.7</b>	
Europe	OECD	Germany	2.2	2.2	2.3	2.4	2.4	2.3	2.3	2.4	2.5	2.4	2.4
		France	1.5	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
		United Kingdom	1.3	1.2	1.4	1.5	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
		Poland	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
		Turkey	0.9	0.8	0.9	1.1	1.0	1.0	0.9	1.0	1.1	1.0	1.0
		RO OECD Europe	6.5	6.7	6.7	6.8	6.8	6.8	6.9	6.9	6.9	7.0	6.9
	<b>Total OECD Europe</b>	<b>13.1</b>	<b>13.2</b>	<b>13.6</b>	<b>14.3</b>	<b>14.2</b>	<b>13.8</b>	<b>14.1</b>	<b>14.1</b>	<b>14.4</b>	<b>14.3</b>	<b>14.2</b>	
Asia-Oceania	OECD	Australia	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2
		Japan	3.4	3.5	3.7	3.8	3.8	3.7	3.9	3.2	3.3	3.7	3.5
		Republic of Korea	2.4	2.5	2.4	2.4	2.5	2.5	2.7	2.5	2.5	2.7	2.6
		New Zealand	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
		<b>Total</b>	<b>7.0</b>	<b>7.3</b>	<b>7.4</b>	<b>7.5</b>	<b>7.6</b>	<b>7.4</b>	<b>8.0</b>	<b>7.1</b>	<b>7.2</b>	<b>7.8</b>	<b>7.5</b>
	Non-OECD	China	13.4	14.4	14.3	13.7	13.4	13.9	13.8	14.3	14.3	14.7	14.3
		India	4.6	5.0	5.0	4.7	5.1	5.0	5.3	5.4	5.1	5.4	5.3
		Indonesia	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	1.8	1.7	1.7
		RO Asia	6.4	7.3	7.1	7.1	7.0	7.1	7.6	7.4	7.4	7.4	7.5
		<b>Total</b>	<b>26.0</b>	<b>28.3</b>	<b>28.0</b>	<b>27.2</b>	<b>27.2</b>	<b>27.7</b>	<b>28.5</b>	<b>28.9</b>	<b>28.6</b>	<b>29.2</b>	<b>28.8</b>
<b>Total Asia</b>		<b>33.0</b>	<b>35.6</b>	<b>35.4</b>	<b>34.7</b>	<b>34.8</b>	<b>35.1</b>	<b>36.5</b>	<b>35.9</b>	<b>35.8</b>	<b>37.1</b>	<b>36.3</b>	
Middle East	OECD	Israel	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2
	Non-OECD	Bahrain	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
		Iraq*	0.9	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.8	0.9	1.0	0.8	0.9
		Kuwait	0.4	0.3	0.4	0.5	0.4	0.4	0.3	0.4	0.5	0.3	0.4
		Oman	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
		Saudi Arabia	2.7	2.4	3.0	3.4	2.8	2.9	2.5	3.1	3.4	2.8	2.9
		Qatar	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
		UAE	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
		<b>Total GCC</b>	<b>5.2</b>	<b>4.6</b>	<b>5.5</b>	<b>6.0</b>	<b>5.2</b>	<b>5.3</b>	<b>4.9</b>	<b>5.6</b>	<b>6.2</b>	<b>5.2</b>	<b>5.5</b>
		Iran	1.8	1.7	1.6	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
		RO Middle East	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
	<b>Total</b>	<b>7.4</b>	<b>6.7</b>	<b>7.5</b>	<b>8.0</b>	<b>7.2</b>	<b>7.4</b>	<b>7.0</b>	<b>7.7</b>	<b>8.3</b>	<b>7.2</b>	<b>7.5</b>	
	<b>Total Middle East</b>		<b>7.7</b>	<b>6.9</b>	<b>7.7</b>	<b>8.3</b>	<b>7.5</b>	<b>7.6</b>	<b>7.2</b>	<b>7.9</b>	<b>8.5</b>	<b>7.5</b>	<b>7.8</b>
Africa	Non-OECD	Egypt	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	
		South Africa	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	
		Other Africa	2.4	2.6	2.5	2.3	2.5	2.5	2.7	2.7	2.4	2.7	2.6
	<b>Total Africa</b>		<b>3.6</b>	<b>3.7</b>	<b>3.7</b>	<b>3.5</b>	<b>3.7</b>	<b>3.6</b>	<b>3.9</b>	<b>3.9</b>	<b>3.6</b>	<b>3.9</b>	<b>3.8</b>
Eurasia	Non-OECD	Russia	3.5	3.5	3.5	3.8	3.7	3.6	3.6	3.9	3.7	3.7	
		RO Eurasia	2.1	1.8	1.9	2.1	2.0	2.0	1.9	2.0	2.2	2.1	2.1
	<b>Total Eurasia</b>		<b>5.6</b>	<b>5.2</b>	<b>5.5</b>	<b>6.0</b>	<b>5.7</b>	<b>5.6</b>	<b>5.4</b>	<b>5.6</b>	<b>6.1</b>	<b>5.9</b>	<b>5.7</b>
<b>Global Demand</b>		<b>91.8</b>	<b>93.8</b>	<b>95.7</b>	<b>97.6</b>	<b>97.1</b>	<b>96.0</b>	<b>98.3</b>	<b>98.9</b>	<b>100.4</b>	<b>100.7</b>	<b>99.6</b>	

## إمدادات النفط العالمية لعامي 2021-2022م (مليون برميل في اليوم)

	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2024 Q4
Africa	7.71	7.79	7.88	7.89	7.82	7.75	7.69	7.64
Americas	32.57	32.53	32.80	32.96	33.31	33.58	33.89	34.15
Asia	9.15	9.18	9.19	9.18	9.15	9.13	9.11	9.08
Eurasia	13.31	13.40	13.53	13.75	14.00	14.17	14.30	14.39
Europe	4.36	4.39	4.41	4.43	4.44	4.45	4.47	4.51
Middle East	26.28	26.95	27.84	28.13	28.42	28.76	29.13	29.71
<b>Total</b>	<b>93.38</b>	<b>94.23</b>	<b>95.65</b>	<b>96.33</b>	<b>97.14</b>	<b>97.85</b>	<b>98.59</b>	<b>99.47</b>

	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4
Conventional	68.00	68.84	70.02	70.39	70.76	71.05	71.40	71.97
Extra heavy oil	3.46	3.49	3.51	3.50	3.49	3.45	3.40	3.36
Oil sands	2.83	2.91	3.03	3.07	3.09	3.11	3.12	3.13
Oil shale (kerogen)	0.03	0.03	0.04	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05
Other liquids	6.63	6.71	6.80	6.82	6.89	6.95	7.01	7.05
Tight oil	10.16	9.99	9.98	10.17	10.47	10.79	11.08	11.30
Unconventional gas	2.26	2.26	2.28	2.34	2.41	2.47	2.53	2.61
<b>Total</b>	<b>93.38</b>	<b>94.23</b>	<b>95.65</b>	<b>96.33</b>	<b>97.14</b>	<b>97.85</b>	<b>98.59</b>	<b>99.47</b>

	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4
Algeria	0.88	0.88	0.89	0.91	0.92	0.93	0.94	0.96
Angola	1.27	1.27	1.25	1.21	1.17	1.14	1.11	1.10
Congo	0.27	0.26	0.25	0.25	0.25	0.24	0.24	0.23
Equatorial Guinea	0.10	0.10	0.09	0.09	0.08	0.08	0.07	0.07
Gabon	0.17	0.16	0.16	0.16	0.16	0.16	0.16	0.16
Iran	1.93	1.93	1.96	2.00	2.05	2.14	2.25	2.57
Iraq	3.87	3.94	4.04	4.10	4.16	4.21	4.26	4.30
Kuwait	2.33	2.34	2.37	2.41	2.44	2.47	2.51	2.54
Libya	0.96	1.05	1.16	1.22	1.21	1.21	1.21	1.22
Nigeria	1.48	1.50	1.51	1.51	1.50	1.49	1.48	1.46
Saudi Arabia	8.14	8.66	9.29	9.42	9.55	9.68	9.81	9.94
UAE	2.63	2.64	2.68	2.71	2.75	2.79	2.83	2.86
Venezuela	0.48	0.54	0.57	0.59	0.60	0.60	0.58	0.59
Oil field production	24.52	25.26	26.23	26.57	26.85	27.16	27.46	28.00
Other production	5.17	5.21	5.22	5.19	5.15	5.12	5.10	5.08
<b>OPEC</b>	<b>29.69</b>	<b>30.47</b>	<b>31.45</b>	<b>31.76</b>	<b>32.00</b>	<b>32.27</b>	<b>32.56</b>	<b>33.08</b>

	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4
Call on OPEC	45.18	47.10	48.70	48.08	46.77	48.78	49.06	50.34
OPEC	29.69	30.47	31.45	31.76	32.00	32.27	32.56	33.08
	15.04	15.15	15.34	15.59	15.87	16.07	16.22	16.32
Non-OPEC	48.65	48.61	48.87	48.98	49.27	49.50	49.80	50.07
<b>Total</b>	<b>93.38</b>	<b>94.23</b>	<b>95.65</b>	<b>96.33</b>	<b>97.14</b>	<b>97.85</b>	<b>98.59</b>	<b>99.47</b>

## عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

## إخلاء المسؤولية

© حقوق النشر 2021 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم "التقرير"- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك. كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغيرات الفعلية في جانبي العرض والطلب أكثر تقلباً، فقد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل علمية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية- ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناء على هذا التقرير، أو الاستفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير. كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل -أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل- نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

يعود تاريخ المعلومات التي استخدمت في إعداد هذا التقرير إلى شهر يناير من عام 2021م.





[www.kapsarc.org](http://www.kapsarc.org)